جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

قسم: العلوم الاقتصادية. التخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري)

مقدمة من طرف الطالبة:

◆بلعياشي مروه.

تحت اشراف الاستاذ الدكتور:

◆بلعياشي غوثي بومدين.

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بورحلة زهرة	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	بلعياشي غوثي بومدين	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	دندن فتحي	أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2023/ 2024

إهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على نور القلوب و سيد الوجود و خير الأنام حبيبنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي و تعليمي و دعماني في كل الأحوال والظروف،

إلى نبع الحنان و الصبر و من رافقني دعائها في كل زمان و مكان و من أنارت درب خطايا **" أمي "** أطال الله في عمرها، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها و يرفع مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها.

و إلى من أحمل اسمه و سندي في الحياة و اعترف بفضله في الوجود، إلى من رباني على الفضيلة، و حب العلم و كان مرشدي حتى أوصلني بر الأمان **" أبي العزيز "** الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي و علمني الصبر و التواضع تمنياتي له بالصحة و طول العمر.

إلى جميع عائلتي و أصدقائي، إلى جميع من أحبنا في الله و أحببناه فيه.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن، إليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فل يتوكل المتوكلون.

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بأحر تشكراتي إلى:

الأستاذ المشرف **د. بلعياشي غوتي بومدين** لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ملاحظاته النيرة و تشجيعاته القيمة التي ساعدتني في إعداد بحثي هذا.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء اللجنة وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة مستغانم على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الفهرس	**I**
قائمة الجداول و الأشكال	**IV**
مقدمة	**6**
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية	
تمهيد	**10**
المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية	**11**
المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية	11
المطلب الثاني : موارد واستخدامات البنوك التجارية	12
المطلب الثالث: أهداف ومبادئ البنوك التجارية	14
المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية	**16**
المطلب الأول : الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	16
المطلب الثاني : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية	17
المطلب الثالث : مخاطر البنوك التجارية	18
المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية	19
المطلب الأول: أساليب الرقابة المصرفية	19
المطلب الثاني: فعالية ومرونة أساليب الرقابة المصرفية	22
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية التجارية	
تمهيد	28
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	29
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية	29
المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية	30

المطلب الثالث: الملامح الأساسية لتنمية الاقتصادية	32
المبحث الثاني : عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول : عوامل التنمية الاقتصادية	34
المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية	35
المطلب الثالث : علاقة التنمية الاقتصادية بالبنوك التجارية	36
المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية	38
المطلب الأول: الائتمان المصرفي	38
المطلب الثاني: دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية	43
المطلب الثالث: طرق تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية	45
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA	
تمهيد	49
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	50
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	51
المطلب الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري	52
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني وأثره على التنمية الاقتصادية	54
المطلب الأول: تقديم هيكل التنظيمي للوكالة BNA مستغانم	54
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي	57
المطلب الثالث: اثر المشروع على التنمية الاقتصادية	60
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المراجع	66
الملخص	70

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	هيكلة تمويل مشروع المؤسسة A	58
الجدول رقم (2)	توزيع تكلفة المشروع للوحدة	59

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	اهداف البنوك التجارية	14
الشكل رقم (2)	يبين هيكلة البنك الوطني الجزائري الرئيسي	52
الشكل رقم (3)	شكل تنظيمي لوكالة BNA مستغانم	57

مقدمة عامة

مقدمة:

نظرا للتطورات العالمية و ما يصاحبها من مشكلات اقتصادية متشابكة ومعقدة، ومن أجل مواجهة طموحات التنمية الاقتصادية، في ظل الوضع الراهن لهيكل الاقتصاد العالمي وما يجوبه من تغيرات وتأثيرات العولمة والتقدم التكنولوجي، يبرز دور المصارف التجارية لتلعب دورا مهما ورئيسيا في تطور البلدان وتقدمها، اقتصاديا واجتماعيا، كونها تحتل مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية، وفي بناء الهيكل الاقتصادي للبلد.

وفي ظل المراحل التي مرت بها المنظومة المصرفية الجزائرية، تم توسيع مجال عمل البنوك التجارية بما يتلاءم واتساع دائرة النشاط الاقتصادي، وبذلك تزداد أهمية دورها في دفع عجلة التنمية، بما يتوافق وتطورات الأنظمة السائدة في السوق.

تعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال العمليات التي تقوم بها من ائتمان مصرفي واستثمارات و اقراض للعملاء، ومن أجل فك الإبهام والغموض حول هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

أ. إشكالية البحث:

كيف تساهم البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية؟

ب. الأسئلة الفرعية:

1- ما علاقة البنوك التجارية بالتنمية الاقتصادية؟

2- هل تمول البنوك التجارية عملية التنمية الاقتصادية بنفس الطريقة؟

3- هل تمكنت البنوك التجارية من إحداث تغيير على مستوى القطاعات الاقتصادية؟

ت. الفرضيات:

- تبرز علاقة البنوك التجارية بالتنمية الاقتصادية من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها لدعم كل من القطاع العام أو الخاص.
- تختلف طرق تمويل البنوك التجارية لتنمية الاقتصادية باختلاف المشاريع الممولة.
- استطاعت البنوك التجارية وبشكل كبير في تمويل التنمية الاقتصادية.

ث. أهمية البحث:

1 -تظهر أهمية الموضوع في كون مساهمة البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2 -تنبع أهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع بنك العمومي .

3 –تنبع أهمية الدراسة من خلال الربط بين الجانب النظري بالجانب التطبيقي وإخلاء الستار على واقع البنك.

ج. أهداف البحث:

انطلاقا من أهمية موضوع تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق البنوك التجارية قمنا بحصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- توجيه هذه المذكرة للمهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية وسبل تحقيقها ودور البنوك التجارية فيها .
- التعريف بواقع البنوك التجارية وأهم الوظائف التي تقوم بها خاصة بعد توسيع دائرة نشاطها بما يتلاءم وتطورات السياسات المالية والنقدية و الاقتصادية .
- التعريف بدور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية من خلال دعمها للقطاع التجاري باعتباره من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد.

ح. منهج البحث :

لقد تم الاستناد في معالجتنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على هذا المنهج في محاولتنا لتقديم مسح لمختلف التعاريف والمفاهيم التي تمس الموضوع.

خ. تقسيم الدراسة:

لضمان إحاطة تامة بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة الى المقدمة العامة والخاتمة . حيث تناولنا في الفصل الاول والذي كان تحت عنوان الاطار النظري للبنوك التجارية ثلاث مباحث كل مبحث به ثلاث مطالب ، حيث تعرفنا في المبحث الاول على عموميات حول البنوك التجارية ثم تطرقنا في المبحث الثاني وظائف البنوك التجارية. بينما كان المبحث الثالث حول رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

اما فما يخص الفصل الثاني فكان بعنوان **دور** البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية واحتوى على ثلاث مباحث، كل مبحث به ثالث مطالب، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى عموميات حول التنمية الاقتصادية.

بينما تناولنا في المبحث الثاني عوامل واستراتيجيات التنمية الاقتصادية أما المبحث الثالث فكان حول طرق دور البنو ك التجارية في التنمية الاقتصادية.

وبخصوص الفصل الثالث فهو حول دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري- BNA- لوكالة مستغانم.

.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التجارية.

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من بين المؤسسات المالية الأكثر فعالية ، لما تحظى به من وظائف مالية متميزة كخلق النقود ، وقبول الودائع وغيرها ، وقد ازدادت أهميتها أكثر فأكثر من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية ومن أجل التوضيح أكثر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية و نشأتها و أهم مواردها و أهدافها، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى الوظائف التقليدية و الحديثة للبنوك التجارية إضافة إلى عرض المخاطر ، وفي المبحث الثالث نظرنا إلى لمحة عن أساليب الرقابة المصرفية و فعالية و مرونة هذه الأساليب، وفي الأخير تعرفنا على أنواع البنوك التجارية.

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية:

تعود أهمية البنوك التجارية لتاريخ نشأتها، بالإضافة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء التقليدية أو الحديثة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف التي سطرتها، بحيث تختلف من بنك تجاري إلى آخر وهذا حسب نشاط كل بنك وسنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية:

أولا: نشأة البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة الصرافين والمرابين والصاغة في أوروبا، وخاصة المدن التي اتسمت بنشاط تجاري كبير مثل البندقية وبرشلونة وقد كانت هذه الفئة تقبل ودائع الأفراد مقابل شهادات اسمية (اسم المودع) بقيمة المبالغ المودعة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصاريف وهي إيداع الأموال ، وقد أنشئ أول مصرف تجاري سنة 1587م بالبندقية ثم بنك فرنسا في 1800 م ، وقد اقتصر أ عمال البنوك التجارية في بادئ الأمر على قبول الودائع وتحويل من حساب لحساب وبإجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية والشيكات[1].

ثانيا : تعريف البنوك التجارية :

هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية و لعل و أهمها مايلي:

- يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان, و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة, و بين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[2]

- كذلك بأنها تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة .

و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي, كما تباشر عمليات تنمية الإدخار و الإستثمار المالي في الداخل والخارج و المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يطرحها البنك المركزي.[3]

---

[1] سامر جلدة البنوك التجارية و التسويق المصرفي , دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2011 ص14.

[2] صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1983 ص132،131

[3] إسماعيل عبد الرحمن مفاهيم و نظم اقتصادية -التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي , الطبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع , عمان 2000م ص221,220.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية:

أولا: موارد البنوك التجارية :

تحصل البنوك التجارية على الأموال التي تقوم بإقراضها للعملاء من خلال مجموعة من الموارد وتتنوع هذه الموارد ذاتية وموارد غير ذاتية سنوضحها كما يلي[1]:

*** الموارد الذاتية (الداخلية):** وتشمل:

- **رأس المال:** ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال االإسمي للبنك، وهو الذي يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للبنك وعادة تفرض التشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال والتي تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إ شهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية عرض إستثماري معين.

- **الإحتياطات:** هي ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين :

✓ **الاحتياط القانوني:** وهي ما يلزم البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه .

✓ **الاحتياطي الخاص:** يحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة، ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

*** الموارد الغير الذاتية (الخارجية):** وتشمل:

- **الودائع:** يمثل هذا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من خصوم البنك، وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.

- **شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:** هي عبارة عن ذمم وإلتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق .

- **مستحق للبنوك:** ويمثل إلتزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

[1] -سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،1996 ص96.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة وتحقيق الأرباح ومن اجل ذلك فإن البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء أخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها ال تدر ربحا كبيرا كسندات الخزينة والأوراق التجارية، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون اقل سيولة ولكنها تدر ربحا اكبر[1].

* **الأرصدة النقدية الجاهزة:** تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية و لا يترتب على وجدوها أي عائد وان كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

* **السندات الحكومية:** هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر.

* **القروض:** تمثل القروض مصدر إيراد الأكبر للبنك، كما تمثل أكبر الاستثمارات جاذبية نظرا ارتفاع نسبة العائد المتولد عنها.

***الاستثمارات ذات العائد المرتفع:** تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها الى ادنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السابقة، وهي تأخذ شكل أسهم وسندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية، كما تتميز أيضا بارتفاع درجة المخاطرة.

* **الأصول الثابتة:** تمثل الأصول المادية مثل: المباني، معدات.....[2]

[1] سامر جلدة نفس المرجع السابق ص23.

[2]-طارق عبد العالي حماد تقييم البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة) دار الجامعية الإسكندرية 2011ص 19.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ البنوك التجارية:

أولا: أهداف البنوك التجارية: رغم الآراء والأفكار وطرق التسيير داخل البنوك التجارية إلا أن هناك مجموعة من الأهداف تشترك فيها وهي:

1-الربحية profitability : فالأمر الذي لا شك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية ، لأنه إذا تدهورت أوضاعه ونجم عنها خسائر ، فإن المساهمين فيه عادة يقومون ببيع أسهمهم ، ويمكن أن يقوموا ببيع البنك حسب رأي الأغلبية.

2-السيولة liquidité : وهي قابلية الأصل لتحويل نقدا بسرعة وبدون خسارة من أجل مواجهة الالتزامات مستحقة الدفع ، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفر السيولة معناه أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا ، بل يقوم بالدفع لهم مباشرة وبدون أي عائق ، وأيضا عندما يمنح البنك التجاري ائتمان للحكومة ، وتكون إما سيولة حاضرة ، أو سيولة شبه نقدية[1].

3-الأمان والضمان Security: وهو أن تحمي البنوك نفسها من مخاطر التصفية الإجبارية ، أي مخاطر عدم التسديد العملاء للقروض التي منحت لهم أو مخاطر السرقة والاختلاس ... إلخ ،لأنه لو حدث خلل فإن المودعين يقومون مباشرة بسحب ودائعهم بهده الطريقة يضطر المصرف للإغلاق والإعلان عن إفلاسه بالإضافة إلى هذه الأهداف يسعى أيضا البنك التجاري أيضا إلى نمو موارده بزيادة حصصه في السوق المصرفي ، والتوسع الجغرافي ، وكفاءة وفعالية الجهاز المصرفي و أهداف الابتكار و التطوير.[2]

الشكل رقم-1- اهداف البنوك التجارية:

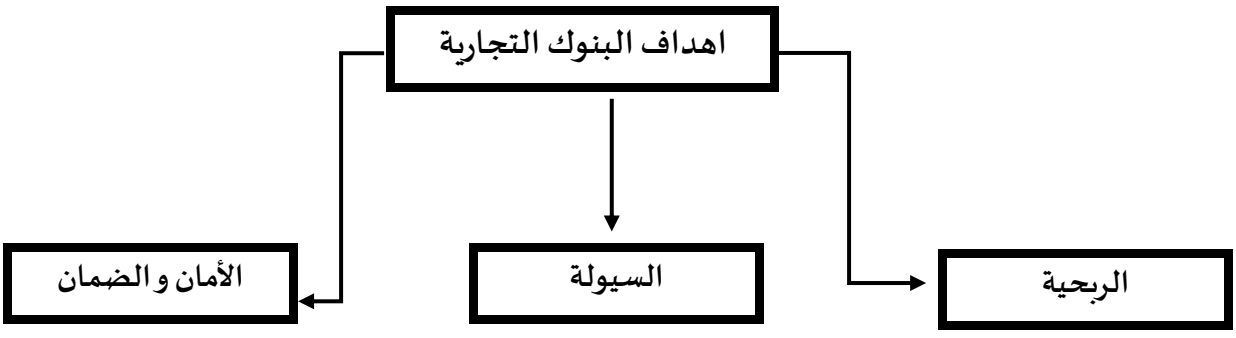

المصدر:من اعداد الطالبة [3]

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2002م، ص . 28

[2] عبد المجيد عبد المطلب.العولمة و اقتصاديات البنوك.دار الجامعية للنشر.الاسكندرية مصر.2009ص122.

[3]-عصام عمر، بنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، 2012م، ص45.

ثانيا : المبادئ الأساسية لإدارة البنوك التجارية: من أجل السير الحسن للبنوك التجارية لابد من التركيز على مجموعة من الفوائد والمبادئ الأساسية من أجل اكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها وأهم هذه المبادئ:

1-السرية : إن المعاملات بين البنك وعملائه قائمة على الثقة المطلقة ، فالمودع لما يودع أمواله بالبنك ، يقدم هذا الأخير له مجموعة من التعهدات ببعض الخصوصية التي تعد من الأسرار الخاصة ، فلا يجوز للبنك أن يشيعهاو إلا سيفقد عملائه.

2- حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يتلقاها الزبائن هي أساس تحويل العملاء العرضيين إلى عملاء دائمين ، وهي التي تجدب العميل إلى هذا البنك بحيث يجب على البنك اختيار العاملين فيه و تدريبهم بطريقة جيدة من أجل تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه ، وأن يتصف العاملين بالشهامة والصدق والاهتمام بشعور المتعاملين و الحرص على مصلحتهم.

3- الراحة والسرعة : شعور العميل بالراحة داخل البنك يجعله كثير التردد عليه وذلك ليحرص البنك على توفير أماكن مناسبة لاستقبال الزبون و ، توفير أجهزة تكييف الهواء وغيرها وأيضا الحرص على سرعة تقديم الخدمة للعميل حتى لا يشعر بالضجر وذلك باستخدام أجهزة آلية حديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة بسرعة وأمان.

4 –كثرة الفروع: يسعى البنك التجاري إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع عديدة في أماكن مختلفة ويعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

- تسهيل على العملاء إجراء معاملاتهم في وقت قصير .

- البنك كثير الفروع يتمتع بنشطات كبيرة .

- توزيع المخاطر على الفروع يقلل من حدتها وسهولة تعامل معها .

- سهولة وسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عملات عن عملية التحويل.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية:

المطلب الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة ومن أهم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ما يلي :

1-قبول الودائع بمختلف أنواعها : و تتألف من:[1]

أ-ودائع لأجل : و هي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري و لا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها من البنك .

ب-ودائع الطلب (الحساب الجاري): و هي الودائع التي تودع لدى البنك دون قيد أو شرط و يستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء بشرط أن يكون أثناء الدوام الرسمي للبنك و لا يدفع فائدة على هذا النوع من الودائع.

ج-ودائع تحت إشعار: و هي الودائع التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إل بعد إخبار البنك بفترة زمنية متفق عليها.

2- تشغيل موارد البنك : و من أهم أشكال التشغيل و الاستثماري نجد:

- منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التسليف بضمانها .
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم و سندات بيعا و شراء لمصلحة عملائها .
- تمويل التجارة الخارجية من خلل فتح الإعتماد المستندي .
- تقديم الكفالات و خطابات الضمان للإملاء .
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراءا ، و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها الخارجية.[2]

[1] منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة العربي لنشر والتوزيع، 2011م، ص185.

[2] -مروان محمد أبوع اربي ،الخدمات المصرفية في البنوك السلمية و التقليدية ، عمان،دار نسيم للنشر و التوزيع ،2006،ص ص 12

المطلب الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

قد سميت كذلك بسبب السبق التاريخي لظهور الوظائف التقليدية ،كذلك باختلاف المجتمعات التي نشأت بها و باختلاف البيئة التشريعية التي ساعدت على ظهورها أو إلغائها و تتمثل هذه الوظائف في[1]:

- **تقديم خدمات استثمارية:** فيما يخص أو يتعلق بأعمالهم و مشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالبنك.

- **تمويل السكان الشخصي:** من خلال الإقراض العقاري ، وأن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن يتجاوزه.

- **المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية :** و هنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقتراض لآجال متوسطة و طويلة الآجل نسبيا.

- و يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ

مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد ووظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع :** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الاموال اللازمة لانتاج أو إعادة الانتاج المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف.

- **وظيفة الاشراف و الرقابة :** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الاموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض.[2]

[1] محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الإسكندرية ،2000 ص 42 .

[2] 1 رشاد العصار ،رياض حلبي ، النقود و البنوك ،عمان ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطباعة الثانية 2000،ص70.

المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية:

أولا : مخاطر السيولة : تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم الربحية وذلك من خلال تقديمها للخدمات المصرفية والائتمان وهذا ما يدفعها إلى استخدام أموالها بما يعود عليها بأكبر قدر من الأرباح الممكنة ، إلى أنه هنالك تعارض بين المودعين في عمليات الاقتراض، والإقراض سواء طويلة أو قصيرة الأجل وفي حالة سحوبات مفاجئة يضطر البنك إلى بيع أصوله بالبنوك الأخرى لتوفير السيولة اللا زمة لتغطية هذا الخطر، و في حالة كانت هذه البنوك كلها في نفس المشكلة بحيث لا تستطيع تقديم العون لبعضها البعض تتعرض لخطر السيولة[1].

ثانيا: مخاطر الائتمان : كلما تحصل البنك على أحد الأصول المربحة فإنه يتحصل عدم القدرة المقترض على وفاء برد الأصل الدين وفوائده وفقا لتواريخ المحددة ، وهناك أنواع مختلفة لأموال التي تتميز باحتمال عدم القدرة على السداد وتمثل القروض أكبر أنواع مخاطر الائتمان ، فالتغيير في بيئة الاقتصادية ومحيط العمل يؤثر على النفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف ، وأيضا عدم قدرة المقترضين على إعادة الدين من شخص لآخر وذلك حسب نشاط كل فرد ، فتأثير هذه الظروف يؤدي بالفرد إلى عدم السداد ومنه وجود أموال البنك لدى الغير ولا يمكنه استرجاعها نظر لظروف المقترضين.[2]

ثالثا : مخاطر التشغيل :هي احتمالية الخسارة التي تنشأ عن فشل عدم كفاية كل من العمليات الداخلية للعاملين ، والأنظمة والأحداث الخارجية ، ومن بين هذه المخاطر التشغيلية نذكر ما يلي: الاختلاس ، الرشوة ، تجاوز الإصلاحات في تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية ، فشل في الأنظمة التكنولوجيا ، خسارة أصول خاص بالعملاء الخطأ المحاسبي ، عدم احترام السرية في العمل وغيرها من المخاطر.

رابعا :مخاطر السوق :وهي الخسارة التي يمكن أن تنجم من جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية ومن أهم هذه المخاطر نذكر : مخاطر التسعير ، مخاطر أسعار الفائدة الصرف بحيث تحدث : - مخاطر أسعار الفائدة من احتمال انحراف عن النتائج المتوقعة في الأعمال ذات الدخل الثابت و التي تنجم عن تحركات غير متوقعة في أسواق النقد ورأس المال ؛ -مخاطر أسعار الصرف : وتنجم عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية وتنتج أيضا من تقلبات المستمرة المنتجات معينة .

[1] خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ،الطرق المحاسبية الحديثة ،عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع،الطباعة الخامسة 2،2004،ص.3

[2] عبد الغني حامد وآخرون، النقود والبنوك، مؤسسة الورو د العالمية، البحرين، ،2002 ص،ص43 ، 44

خامسا : المخاطر الأخرى: والمقصود بها المخاطر القانونية (فقدان قيمة أصل وما ينتج عنه في عدم توفر نص قانوني ينص عليه) وأيضا المخاطر الإستراتيجية (مثل عدم وجود إستراتجية أي مسار محدد لعمل البنك) بالإضافة إلى العمليات الإلكترونية للبنك.

المبحث الثالث: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية:

المطلب الأول: أساليب الرقابة المصرفية:

يقوم البنك المركزي باستعمال عدة أساليب منها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي ومنها ما هو مباشر للتأثير على المتغيرات النقدية ويمكن حصر أساليب الرقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في النقاط التالية:

1-أساليب الرقابة الكمية: يستخدم البنك المركزي هذه الأساليب من أجل التأثير في الحجم الكلي للائتمان بالزيادة أو النقصان، بغض النظر عن وجوه استخدامه أو النشاطات المستفيدة منه. و لما كان حجم الائتمان يتوقف على عاملين هما : -حجم الاحتياطي النقدي المتوفر لدى البنوك و نسبة الاحتياطي النقدي إلى إجمالي الودائع التي تحتفظ بها البنوك.

إذا استطاع البنك المركزي التأثير على هذين العنصرين فانه يكون قادرا على فرض رقابته على نشاط البنوك التجارية في خلق الائتمان. هذا بالنظر إلى مدى تجاوب البنوك التجارية مع سياسة البنك المركزي في هذا المجال، وتتميز هذه الأدوات بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض والطلب في السوق، وتسمح للبنوك من ثم هامش من الحركة والمناورة، ومن أهم أساليب الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي ما يلي:

أ-سياسة سعر الخصم: يمثل سعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية للازمة للبنوك، إما من خلال الإقراض المباشر، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك[1].

وعادة ما يعلن البنك المركزي عن الأسعار المستعد لإعادة الخصم بموجبها من وقت لآخر، وبحسب ما تقتضيه تقديراته المتناسبة مع سيطرته وتوجيهه للنشاط الائتماني، وفيما إذا كان يحتاج إلى المزيد من التنشيط أو التقييد، وتعد سياسة سعر الخصم تاريخيا من أقدم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي، وأوفر ها حظا في التطبيق وخاصة في القرن التاسع عشر، وإن كانت هذه الوسيلة قد فقدت فيما بعد قدرا من أهميتها السابقة

[1] سالم سيد عبد الله، محاضرات في الاقتصاد المالي مذكرة الأقسام، روابع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة نواكشوط،1995 ص25 .

وخاصة في البلدان النامية، وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى التأثير على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية.[1]

ب- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتريا في سوق الأوراق المالية، وتعتبر من أهم تقنيات إنتاج وتدمير النقود الائتمانية، ذلك أن البنك المركزي يستطيع من خلال حجم مبيعاته أو مشترياته من الأوراق المالية أن يؤثر في حجم الائتمان المصرفي .فعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه السندات من البنوك التجارية أو من مؤسسات أخرى والتي عادة ما تحتفظ بمثل هذه السندات كجزء هام من استثمارات فإن سداد قيمة هذه السندات يتم عن طريق زيادة ما تحتفظ به البنوك التجارية من ودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي مما يساوي قيمة هذه السندات، وبالتالي الرفع من قدرة هذه البنوك على الإقراض، وخلق الودائع، ومن ثمة زيادة عرض النقود، وإذا ما تم شراء هذه السندات من البنوك التجارية مباشرة أو زيادة الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية للمؤسسات في حالة قيام البنك المركزي بشراء هذه السندات من المؤسسات غير المصرفية .

ومن هنا نرى أن تدخل البنك المركزي مشتري للسندات الحكومية من السوق المالي يعتبر محاولة من طرفه لزيادة عرض النقود وحجم الائتمان، والعكس صحيح في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية .ويتجلى أثر هذه الأداة في التأثير في احتياطات البنوك التجارية، فعند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى هذه البنوك في حين تؤدي عملية البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطات، ففي أوقات الكساد يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود، وتشجيع التوسع في الائتمان حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية وغيرها من البنوك التجارية أو المشروعات أو الأفراد مقابل أوراق البنك أو شيكات مسحوبة عليه، حيث يزداد عرض النقود وتزداد الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ، وتؤدي هذه الزيادة الأخير بدورها إلى قيام البنوك التجارية بخلق الائتمان ويزداد الإنفاق النقدي ونتيجة لذلك يزداد الإنتاج والتشغيل ويرتفع مستوى النشاط الاقتصادي، وفي الحالة العكسية حيث يكون الهدف هو معالجة التضخم يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية وغيرها من الأوراق المحتفظة في حقيبته إلى الجمهور للبيع، متسببا بذلك في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد .ويبين الواقع العملي أن عمليات السوق المفتوحة هي أكثر أدوات الرقابة المصرفية انتشارا من حيث الاستخدام، وخاصة في البلدان المتقدمة حيث توجد أسواق ناضجة، الشيء الذي يكاد ينعدم في البلدان النامية.

ج-سياسة الاحتياطي الإجباري: تعتبر هذه الأداة من أكثر أدوات البنك المركزي فاعلية في التأثير على حجم الائتمان، ويتمثل الاحتياطي الإجباري في نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص لدى البنك

[2] ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي ،1995 ص238.

المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكال عديدة، منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية واحتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها .وقد كان الهدف من هذه الأداة في البداية هو حماية المودعين ضد مخاطر تصرفات البنوك التجارية، وأصبحت الآن من أهم الأدوات الغير المباشرة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ويتضح مدى الدور الذي تلعبه نسبة الاحتياطي الإجباري في التأثير على كل من الودائع تحت الطلب والودائع للأجل، وتحديد قيمة مضاعف الودائع فكلما ارتفعت هذه النسبة على الودائع انخفضت معها نسبة المضاعف أي أن العلاقة عكسية، بينما يؤدي تخفيض هذه النسبة إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، وبالطبع تتغير هذه النسبة, وفقا لأوضاع السوق النقدية بصفة خاصة، والاقتصاد القومي بصفة عامة، ورغم التوسع في استخدام هذه الأداة إلا أن فاعليتها قد يحد منها ما تتخذه البنوك عادة من إجراءات للحد من تأثيرها.

2-أساليب الرقابة الكيفية :يقصد بالرقابة النوعية أو الكيفية التأثير على أوجه استخدام الائتمان المصرفي، وبصرف النظر عن كميته أو حجمه، إذ أن هذه الرقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية 1بصيغة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة .

وتستخدم أساليب الرقابة النوعية لتلافي العيوب والنواقص التي يمكن أن تنشأ جراء استخدام أدوات الرقابة الكمية، كما قد يكون الغرض من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكبر من القروض إلى مجالات الإنتاج السلعي والسلع التصديرية والحد من الائتمان الغير المنتج الذي يستخدم لأغراض المضارفيأسواق المواد الأولية .وللرقابة النوعية وسائل متعدد تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان[1] لغير المنتج الذي يستخدم لأغراض المضاربة في أسواق المواد الأولية .وللرقابة النوعية وسائل متعدد تشترك جميعها في التأثير على استعمالات الائتمان المصرفي ومنها على و قد يتخذ هذا التأثير الأدبي أو الإقناع صورة تصريحات يدليe ا البنك المركزي أو التوجيهات والنصائح للبنوك بشأن ما يليقe ا انتهاجه من سياسات في مباشرة نشاطها. وهناك عدة أساليب قد يلجأ إليها البنك المركزي في إطار الرقابة المباشرة منها:

أ. الإقناع الأدبي: يحتل البنك المركزي مكانا هاما ومركزا أدبيا بين البنوك التجارية لما يقدمه من خدمات لهذه البنوك، و ما يؤديه من دور هام في خدمة الاقتصاد الوطني .و يعتمد البنك المركزي في القيام بهذا التأثير على إقناع البنوك التجارية بالأوضاع الاقتصادية السائدة و تقديم التوجيهات و النصائح و مطالبتها بجدية تنفيذ هذه التوجيهات، و استخدام هذا الأسلوب يتم في حالة عدم وجود حاجة ماسة لتدخل البنك المركزي في الحياة الاقتصادية نظرا لأن أسلوب الإقناع الأدبي من الجائز أن لا يلقى ترحيبا من جميع البنوك التجارية.

[1] حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار المكتبة للطباعة والإعلام والنشر، الحر اش، الجزائر، ط1 1994 .

ب-أسلوب التعليمات: وهذا الأسلوب يتضمن مختلف الإجراءات والأوامر والتعليمات التي يكون تطبيقها إجباري، وعدم الالتزام بها يعرض صاحبها للعقوبة، وتأخذ هذه التعليمات أشكالا متعددة كتحديد حد أقصى للقروض الواجب منحها أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لاستثمارات معينة[1] .

ج-أسلوب الجزاءات: يلجأ البنك المركزي إلى هذا الأسلوب كحل أخير لضمان تنفيذ السياسة الائتمانية المطبقة أو نتيجة لعدم احترام وتطبيق القرارات والأوامر التي يصدرها.

وبصفة عامة فإن استخدام البنك المركزي لهذا الأسلوب يتمثل في معاملته لبنك معين معاملة تميزية لا تخدم مصلحته (رفع سعر الخصم أو حرمانه جزئيا أو كليا من الاقتراض من البنك المركزي ...الخ)، وقد تصل هذه المعاملة إلى حد الإيقاف مؤقتا أونهائيا حسب القوانين السائدة في البلد.

المطلب الثاني: فعالية ومرونة أساليب الرقابة المصرفية:

إذا كان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار مثلا، فإن تصميم السياسة النقدية يجب أن يحول هذا الهدف النهائي إلى أهداف مرحلية وتشغيله وأساليب الرقابة المصرفية يجب أن يكون هدفها هو إنجاز هذه الأهداف المرحلية أو التشغيلية بأعلى مستوى كفاءة، الأمر الذي يستلزم توفر أكبر قدر من الفعالية والمرونة لهذه الأساليب .وفعالية سياسة سعر الخصم تستدعي عدم وجود مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية المحلية، أو في الأسواق الأخرى التي من شأنها أن تقلل من أهمية الإجراء المتخذ برفع أو خفض سعر الخصم، فلو افترضنا أن المشاريع الاقتصادية مولت نفسها ذاتيا من الاحتياطات النقدية المخصصة لذلك، أو تسرب رؤوس أموال أجنبية واردة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد مرتفع، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية في تقديم الأصول النقدية وزيادة حجم الائتمان، لذا فإن رفع سعر الفائدة من شأنه أن يزيد إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية وقدرا على التوسع في الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي .كما أن رفع سعر الخصم لا يكفي وحده لكي يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض، حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة فإنها تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية حتى ولو تحملت نفقة أكبر مادام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للذين بحيث تظل أرباحها ثابتة وتحمل الزيادة في الواقع للعميل الراغب في الحصول على القرض ، وخلاصة القول أن سعر الخصم هو وسيلة توجيه، قلت فاعليتها في عصرنا الحاضر نتيجة التقنية المصرفية العالية والقدرة على التحرك خارج

[1] ناظم محمد نوري الشميري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،1998 ص156

السوق المحلية. لذا تبقى سياسة سعر الخصم وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب مكملة لتحقيق الفاعلية المطلوب بينما تقتصر فاعلية سياسة سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية، نجد أن فعالية سياسة السوق المفتوحة تتحدد بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل [1]، بدل توسيع حجم الائتمان، كما أن البنك المركزي لا يستطيع إجبار البنوك التجارية على تقديم القروض عندما لا ترغب هذه الأخيرة في ذلك.

أما تغيير نسبة الاحتياطي القانوني بالزيادة أو النقصان فيعتبر من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي، وتحديد حجمه خاصة في البلدان المتخلفة، إلا أن هذا التأثير يبقى جزئيا حيث تتغير متتالية المعدل الاحتياطي الإلزامي صعودا أو هبوطا في فترات قصيرة سببا في خلق توازن في السوق النقدية (ذلك أن تقلبات الاقتصاد ككل تقابلها تقلبات موازية في سوق النقد)، وقد تحقق هذه التقلبات تعادلا في المدى القصير، إلا أنها تخلق آثارا عكسية في المدى الطويل .كما أن عملية السحب والإيداع هي عملية دورية ومتجددة، وقد تحقق بهذا توازن السوق النقدية حسب ظروف المقترضين والمودعين، مما يعني أن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني ليست إلا خلقا إضافيا لمجموعة من التقلبات الإضافية. مما يعني أن سياسة الاحتياطي القانوني ليست وسيلة مستقلة بذاتها بل يجب أن تكمل بوسائل أخرى لتصبح أكثر فعالية .أما أساليب الرقابة المصرفية الكيفية فإن فعاليتها تتوقف على قيام المقترضين باستعمال القروض في الأوجه المحددة لها والمتفق عليها عند الحصول على القرض، فمثلا من الجائز أن يحصل عميل على قرض لأغراض الأمن الغذائي وبأسعار فائدة منخفضة ويستخدمه في الأعمال التجارية أو غيرها من الالات وتعتبر أساليب الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من أهم الأدوات من حيث فاعليتها في التأثير على النشاط الائتماني، وخاصة في البلدان النامية، ويعود سبب هذه الفاعلية في التأثير على البنوك التجارية إلى المكانة المصرفية والنقدية التي يحتلها البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية، وذلك من حيث كونه بنك البنوك، والملجأ الأخير للأقراص، وكذلك كونه بنك الحكومة ومستشارها المالي، لهذا فإن البنوك التجارية تأخذ توجيهاته وتعليماته بعين الاعتبار في معظم الأحيان .ومما تقدم يتضح أن البنك المركز ي يستخدم أكثر من أداة سواءا كانت كمية أو كيفية أو مباشرة بهدف تحقيق سياسته النقدية التي تمثل أهدافا أساسية تضعها الدولة في حساباتها لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار تناسق وتلائم أهداف السياسة النقدية مع بقية أهداف ووسائل السياسات الاقتصادية .

أما مرونة أساليب الرقابة المصرفية فإنها تعني إمكانية تعديل وتغيير هذه الأساليب إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، و البنك المركزي يجب أن يكون مستعدا لذلك في أي وقت، حتى ولو استدعى الأمر ضرورة أن يتم التغيير في

[1] سليمان بودياب ، مرجع سابق، ص102.

ذات اليوم، كذلك تعني المرونة أن يكون استخدام هذه الأدوات بشكل هادئ ومتحفظ وفي أضيق الحدود وبشكل مفتوح ومعلن على أوسع نطاق .[1]

كما تستلزم المرونة إعطاء البنوك المركزية الاستقلالية الكافية والحرية في التصرف فيما يتعلق بتحديد الأدوات، وعلى العموم فإن الاستقلالية التي تنشدها البنوك المركزية ترتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، والواقع أن إعطاء البنك المركزي الاستقلالية لا تلغي الحاجة لضرورة أن يكون مسؤولا اتجاه جهة معينة، سواءا كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، وتستلزم فكرة المساءلة في حدها الأدنى ضرورة قيام البنك المركزي بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته أو ما ترتب أو سيترتب عليها من نتائج في مواجهة الرأي العام من خلال التقارير المنشورة والأحاديث الصحفية المنظمة .وهناك مجموعة من المعايير عن طريقها يمكن قياس استقلالية البنك المركزي، وإن كان هناك خلاف في ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في النقاط التالية 1 - :مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية 2 - . مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين الطرفين، بشأن هذه السياسة، فكلما كان البنك المركزي ذو صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية ويقاوم السلطة التنفيذية في حالة التعارض يصنف على أنه أكثر استقلالية .[2]

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع هي :

1-بنوك ذات فروع: وغالبا ما تكون البنوك التجارية لها فروع عديدة في كافة أنحاء البلاد وكل فرع مسؤول عن تدبير شؤونه فيما يخص السياسات والمسائل المركزية الهامة ، وتتميز بمنح قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل و سرعة استراده.

2-بنك السلاسل: نمو حجم البنوك التجارية وتضخم أعمالها ، أدى إلى نشأة هذا النوع من البنوك حيث يستمد نشاطه من خلال فتح سلاسل متعددة ، تحت إشراف مركز رئيسي يحدد لها السياسات العامة ونسق أعمالها وتوجد بالأكثرية في الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية1997 ص234

[2] - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص234

3-بنوك المجموعة المقايضة : وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية فتتملك معظم أموالها وتشرف على إدارتها وهي ذات طابع احتكاري.

4-البنوك الفردية : وهي صغيرة تمتلكها الأفراد وشركات الأشخاص ويقتصر عملها عادة على مناطق صغيرة ، ومعظم استثماراتها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ، والتي لها القدرة على التحول لنقد في وقت قصير وبدون خسائر.

5-البنوك الصناعية: وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم تسهيلات مباشرة وغير مباشرة إلى المنشآت الصناعية ولفترات مثل : بنك الإنماء الصناعي الموجود بالأردن.

6- البنوك الإلكترونية: هي بنوك القرن الواحد والعشرين ، فهي غالبا تكون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تعبر عن النمط اللانقدي أي عدم التبادل وحمل النقود ، بل تستخدم معاملات الإلكترونية داخلها،من أجل التبادل ، وتتميز بالسرعة والدقة والعمل دون توقف وفي كل الأوقات أي أنها عبارة عن منافذ لتسليم الخدمات المصرفية القائمة على الحسابات الآلية CBDS مثل آلات الصرف الذاتي ATM[1].

7-البنوك المنزلية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها للقطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والأسمدة وأيضا استئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية والخدمات الزراعية .[2]

[1] -طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ،2007 ص، ص،121 122

[2] - عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012م، ص 11 .

خلاصة الفصل :

إن البنوك التجارية عامة وعلى اختلاف أنواعها ظلت تمارس دورها أو وضيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة بين طائفتين من الأشخاص: المقرضين والمقترضين، حيث يمكن اعتبارها كمنشأة تنص عمليا: الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و منشأة الأعمال والدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معنية، ولكن يبقى دورها في منح الائتمان مقيد بالسياسة النقدية التي يفرضها البنك المركزي حيث يمكن لهذا الأخير إذا أرادا تحقيق سياسة انكماشية أن يقوم برفع معدل الاحتياطي الإجباري (نسبة السيولة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي)، مما يترتب عليه تقلص السيولة النقدية المتاحة للإقراض لدى البنوك التجارية وهذا ما يقلل من قدراتها لتلبية طلبات الإقراض كما يمكن للبنك المركزي فرض معدلات مرتفعة لإعادة الخصم والمعدل الذي يأخذه البنك المركزي لما يقوم بتحويل أصول معينة كأوراق التجارية التي تحضرها البنوك التجارية إلى نقود حاضرة. وهذا ما يؤدي إلى امتناع البنوك التجارية عن استبدال أصول بالسيولة، ومنه نقص السيولة لدى هذه البنوك، وبالتالي عدم قدرتها على التوسع في الاقتراض.

الفصل الثاني:

دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية وعلاقتها بالبنوك التجارية ، فعملية التنمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي موضع اهتمام الاقتصاديين سواء في دراستهم النظرية او التطبيقية .كما ان الحكومات الوطنية التي جاءت في البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي، جعلت من أولى أهدافها تحقيق تنمية اقتصادية سريعة عن طريق تصميم الخطط القصيرة والطويلة المدى، ولم يقتصر الاهتمام بقضايا التنمية على المستويات الوطنية فقط، بل أيضا احتل الاهتمام بها مكانا بارزا على المستوى العالمي في مؤتمرات الأمم المتحدة، غير أن حصيلة تجارب التنمية في دول العالم الثالث في العقود الماضية لم تكن عند الآمال المعقودة عليها والغرض من هذا التحليل هو الكشف عن ماهية التنمية من حيث مفهومها وأهدافها ووسائلها ودور البنوك التجارية في تحقيقها.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية وأهداف التنمية الاقتصادية في مبحث أول، وفي المبحث الثاني نتناول عوامل وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، اما في المبحث الثالث دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية من شخص لآخر ، ومن دولة لأخرى، ومن اقتصاد لآخر وهذا يعود إلى الفكر الاقتصادي لكل دولة ، وقد اخترنا مجموعة من التعريفا ت الأكثر قربا لهذا المفهوم وهي :

تعريف 1: عرف المفكرين الكلاسيك وعلى رأسهم آدم سميث التنمية الاقتصادية في كتابة "ثروة الأمم "على أنها المنافسة الحرة التي تعمل على رفع الاقتصاد الوطني وتطوره لمدة زمنية طويلة وقد يصل وضعه الساكن بعد هذه المدة ، ولكن الاقتصاد الوطني يكون قد حقق تطور كبيرا بحيث يرى بأنه من أجل تحقيق التنمية لابد من توفير الشروط الثلاثة التالية: [1]

1- الربح الكافي في المجتمع ؛
2- وفرة المواد الأولية ؛
3- وفرة موارد العيش للعمال والمنتجين .

تعريف 2: التنمية الاقتصادية هي عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل القومي الحقيقي لدولة ، وكذالك الفرد المتوسط خلال فترة معينة ، أي أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية إدارية تهدف لزيادة الدخل القومي الحقيقي العام والفردي لفترة زمنية طويلة[2] .

تعريف 3: عرفت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بمقتضاها يجري انتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب هذا التغير العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية لبنية الاقتصادية.

تعريف 4: يتبادر لأذهان البعض أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مفهوم واحد لكن الحقيقة أن التنمية الاقتصادية تتطلب شرطا أساسيا ألا وهو "التغيير الهيكلي " والمقصود به هو تغيير هيكل النشاط الاقتصادي في البلد ، ويعبر عنه بالتوزيع النشاط الإنتاجي بين القطاعات الرئيسية الزراعية والصناعية والخدمات[3].

تعريف5 : التنمية الاقتصادية هي العملية التي تحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكل الإنتاج .

---

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو واستراتجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997م، ص 60.

[2] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص . 53

[3]-مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل لنشر والتوزيع، 2007، ص122.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة ، و سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

1 -زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل من أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي .والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة . وليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، تحكمه عوامل معينة كمعدل زيادة السكان، وإمكانيات البلد المادية والفنية، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كثيرا كلما اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانات الدولة المادية والفنية، فكلما توفرت أموال كثيرة وكفاءات أحسن، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، وكلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي أصغر، وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل الحقيقي، أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، يعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية، وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.[1]

2-رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لدفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا .فزيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، وما يحدث في هذه الحالة هو أن معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي، تكون لصالح طبقة معينة من المجتمع وهي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من المجتمع على حاله إن لم ينخفض .لذا فإن هدف رفع

[1] فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مطبعة الأديب بغداد ،1977 ص70

مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في الدول المتخلفة، والتي تقوم بتنمية مواردها في الوقت الحاضر، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة هذا الفرد، هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا، دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة، وبالعكس كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة، وتحقيق هذا الهدف لا يقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن تر تبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم، كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.[1]

3-تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة .ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال.

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة يؤدي في الأجل الطويل، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها[2].

4تعديل التركيب النسبي : هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي ، و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل

[1] محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،1986 ص64

[2] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/182774 ص10 تم الاطلاع بتاريخ 28 افريل 2024 على الساعة 21:32 مساءا.

القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.[1]

5- رفع مستوى الحياة: وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ - ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام .

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز .

ج - ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا .

د- إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبيةد توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.[2]

المطلب الثالث : الملامح الأساسية لتنمية الاقتصادية:

قام هانري بقياس العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي كمؤشر لنمو العديد من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار والصادرات والواردات والاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وغيرها لتحديد أهم ملامح التنمية ، أي أهم التغيرات التي تصاحب التنمية الاقتصادية وهي مصنفة إلى ثلاث عمليات :

1- عمليات التركيمProcesses Accumulation ؛
2- عمليات تخصيص الموارد Processus Allocation Resource ؛
3- العمليات الديموغرافية و التوزيعية Démographique And Distribution Processus.

[1] -كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ،1984 ص83

[2] https://www.asjp.cerist.dz/en/article/182774 ص10 تم الاطلاع بتاريخ 28 افريل 2024 على الساعة 21:42 مساءا.

الفرع الأول: عمليات التركيم: تتمثل أولى عمليات التركيم في تكوين الرأس مالي المادي والذي ينعكس في زيادة معدل الادخار ومعدل الاستثمار مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي ، كما ينعكس أيضا على نسبة انخفاض صافي التدفقات الرأس مالية في الخارج مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وهو ما يشير إلى تناقص اعتماد الدولة على التدفقات الرأسمالية في الخارج .[1]

-أما ثاني عمليات التركيم وترتكز على تكوين رأس مال الشركات والذي ينعكس في زيادة النسبية المنفقة من الدول على التعليم ، وزيادة نسبة التسجيل في المدارس بالفئات العمرية المختلفة مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي ؛

-أما ثالث عمليات التركيم ترتكز على زيادة متوسط الدخل الحقيقي وهو ما يعكس زيادة الدور الذي تقوم به الحكومة في تنمية المجتمع في جميع المجالات المختلفة كالبنية الأساسية ، والتعليم والصحة وغيرها.

الفرع الثاني: عمليات تخصيص الموارد: تصنف بدورها إلى ثلاث عمليات وهي :

-**عملية تغيير هيكل الإنتاج** : والذي ينعكس في زيادة النسبة التي تحتلها كل من الصناعة التحويلية والخدمات من الناتج المحلي مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي وتناقص النسبة التي يحتلها القطاع الأول ؛

-**عملية تغيير هيكل الطلب المحلي :** وهي تتمثل في تغيير الطلب المحلي والذي ينعكس في تناقص نسبة الاستهلاك الخاص من الطلب المحلي وزيادة نسبة الاستهلاك العام وهذا يعني أن دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي مما يؤدي إلى إنقاص نسبة الإنفاق على الغداء من الدخل مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي .

-**عملية تغيير هيكل التجارة :** ما يؤدي إلى زيادة النسبة التي تمثلها الصادرات والواردات من الناتج المحلي مع تزايد متوسط الدخل الحقيقي مع تزايد نسبة الصادرات وانخفاض نسبة الواردات الأولية.

الفرع الثالث: العمليات الديموغرافية والتوزيعية: وهي كذلك تنقسم إلى ثلاث عمليات وهي:

- **تغير هيكل العمالة :** وينعكس على زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات وانخفاض نسبة العمالة بالقطاع الأول وزيادة متوسط الدخل الحقيقي ؛

-**انخفاض معدل المواليد والوفيات :** مع تقدم مرحلة التنمية ومع انخفاض في معدل المواليد الأولى لتنمية بحيث أن معدل الوفيات عادة ما يكون أكبر فإن معدل المواليد قل بدرجة في المراحل المتقدمة لتنمية مما أدى إلى صغر الفجوة بينهما. - انخفاض النصيب النسبي من الدخل القومي لطبقة الفقيرة من السكان في المراحل الأولى لنمو وازدياد في مراحل النمو المتقدمة .[2]

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003ص 40

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص41

المبحث الثاني: عوامل واستراتجيات التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول : عوامل التنمية الاقتصادية:

1-عناصر التنمية : تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات ، التي يجب الاهتمام بها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة ، ونذكر منها ما يلي:

أولا : تراكم رأس المال : يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية ، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك . إن جوهر تراكم رأس المال يمكن في حقيقة آن امثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو.

ثانيا :الموارد الطبيعية : تعرف الموارد الطبيعية" بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض" ، وتعر ف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية "على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته" .وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي وذلك إن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا.[1]

ثالثا :الموارد البشري :تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك . إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ،ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، وكون الإنسان غاية التنمية ، فان الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي ، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره ، وضمانات توزيعه بصورة عادلة ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني ، وانه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها ، وبالتالي كمنتفع منها[2]

رابعا :التكنولوجيا : عرفت التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة تأسست على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع و الخدمات ، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد

[1] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص - 275-270

[2] كامل بكري، مرجع سابق، ص83.

التحسينات في السلع الرأسمالية ، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة .[1]

2عوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية : مما سبق عرفنا بأن التنمية في وسيلة للوصول إلى أهداف محددة و معلومة نلخصها في أربعة نقاط :[2]

1تغطية جميع الموافق الاقتصادية التي يحتاجها الأمة

2. .تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.

3. بناء قوة الأمة الاقتصادية، بحيث تكون قادرة على الصمود وجه التحديات الخارجية

4. تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه.

حتى يمكن للدولة المتخلفة الوصول بعملية التنمية لأهداف المسطرة لها وجب عليها اختبار الإستراتيجية سليمة لتلك التنمية و يقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية و الانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي . وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية:

تختلف استراتجيات التنمية الاقتصادية حسب النهج الذي تتبعه فمثلا إستراتجية النمو الغير متوازن تتبع نهجا رأس ماليا ، عكس إستراتجية النمو المخطط فهي تتبع نهجا اشتراكيا وفي ما يلي سنعرض هذه الاستراتجيات:

1-إستراتجية النمو الغير متوازن لتنمية: وتنسب هذه الإستراتيجية " بإل آلبرت هيرشمان "وهي تستند على كيفية تطور بلدان أوروبا الغربية وتعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد بلدان من القطاعات الاقتصادية أو الصناعية التي تتميز عن غيرها بالتفوق الاستثماري والمرودية الجيدة ، وبعدها يتم التطرق إلى القطاعات الباقية أي فمثلا تركز على قطاع الصناعة كونه قطاع ذ و حدين أي إنشاء صناعة معينة يكون حافز لصناعات لاحقة مثل صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير وكذلك صناعة البيترو كيماويات.

2-إستراتجية النمو المتوازن لتنمية: تنتسب هذه الإستراتجية إلى الاقتصادي "روحان ونيركة ،" وتعتمد هذه الإستراتجية على توجيه رأس مال استثماري كبير إلى قطاعات مختلفة وفي نفس الوقت من أجل كسر دائرة

[1] حسام الدين بن ظاهر دور ، البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة2013/2014، ص.

[2] -حسام الدين بن ظاهر دور ، البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة يل سانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة2013/2014، ص46.

التخلف في اقتصاد معين ، ويطلق عليها اسم "الدفعة القوية "وهذه الإستراتجية تتطلب تدخل الدولة من أجل القضاء على التخلف والانتقال إلى مرحلة الانطلاق التطوري ، وهي تركز على نموذجين أساسين هما نموذج تنمية الصناعية الثقيلة (أولوية الاستثمار في الصناعات الثقيلة ،) ونموذج تنمية الصناعية الخفيفة أي إعطاء الأولوية لصناعات الخفيفة ، كالغزل والجلود[1] .

3- إستراتجية النمو المخطط: وتنتسب هذه الإستراتجية إلى الفكر الاشتراكي ، وتقوم على التخطيط الاقتصادي الشامل والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وقيام الدولة بتوجيه الاستثمارات من مصادرها الداخلية خاصة والخارجية عامة وتوظيفها سواء بصورة نمو متوازن أو غير متوازن من أجل تحقيق أهداف التنمية المطلوبة بصورة شاملة ومتكاملة وهي تتميز عن غيرها بـ[2]:

- توفير احتياجات الشعب الأساسية

- التخطيط الشامل لفعاليات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ؛

- المشاركة الجماعية في وضع الخطط وتنفيذها واستخدام تكنولوجيا الملائمة مع الاعتماد على النفس أساسا. [3]

المطلب الثالث : علاقة التنمية الاقتصادية بالبنوك التجارية:

تعد المصاريف التجارية إحدى الدعامات الأساسية لبناء الهيكل الاقتصادي لبلد فقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت دعامة أساسية في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية حيث لا يقتصر دورها نما يتعدد ٍ على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإلى خلق المناخ المناسب والبيئة الصالحة لتنمية الاقتصادية ونبرز هذه العلاقة في النقاط التالية :

- أثناء ممارسة المصارف التجارية لوظائفها الرئيسية المتمثلة في قبول الودائع و تقديم القروض المختلفة للمقترضين ، بالإضافة إلى وظائف ثانوية كتحصيل الشيكات والكمبيالات وخصمها وغيرها ، من الوظائف من جهة ومن جهة أخرى تقوم بتقديم استشارات مالية والنصح و الإرشاد لعملائها في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشكلات والمساهمة في وضع الحلول المناسبة بما يتفق ويحقق للمصارف ربحا ويساهم في نفس الوقت في عملية التنمية الاقتصادية .[4]

---

[1] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ،ص70،69.

[2]-محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية لنشر وتوزيع، عمان، 2007م، ص333

[3] حسن أحمد عبيد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1996 ص 244-243

[4] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صماء لنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص74

تقوم المصارف التجارية باستثمار أموالها المتاحة بإقراض العملاء لإنشاء مشروعات جديدة ، أو تطوير المشروعات القائمة ، أو القيام بالدور الرئيسي في إنشاء مشروعات جديدة تتوافق مع خطة التنمية الاقتصادية المبرمجة من طرف الدولة.

تقوم المصارف التجارية بإعداد مجموعة من الدراسات الجديدة الاقتصادية للمشروعات قبل اتخاذ القرار للإقراض أو المشاركة برؤوس الأموال أو تأسيس بعض المشروعات وذلك من أجل التأكد من جديتها والتحقق من أهدافها إن كانت تخدم خطة التنمية الاقتصادية ، وأيضا لضمان الاستغلال الأمثل لموارد البنك وعدم إقحامه في المشاريع الغير مجدية وتعريضه لخطر الإفلاس.

تساهم المصارف التجارية في تمويل التجارة الخارجية بحيث تقوم بتمويل عمليات التصدير والاستيراد عن طريق الاعتمادات المستندية وهي عبارة عن وثيقة صادرة عن مصرف محلي بناءا على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها ، يتعهد فيها بقبول كمبيالات المسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولمدة محددة ، مقابل استلامه سندات الشحن طبقا لشروط المتفق عليها عند فتح الاعتماد ، وبهذا فإن المصارف التجارية عن طريق وساطتها المالية بين المصدرين والمستوردين ، تعزز الثقة والتقارب العالمي ، ومنه تساهم في الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة وفي التنمية الاقتصادية بصفة خاصة كون التجارة الخارجية من الدعامات الأساسية لها.

تقوم البنوك التجارية بدعم التجارة الخارجية ودعم القطاعات المحلية ، من صناعة وزراعة وخدمات وبهذه الطريقة تساهم وبشكل مباشر في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية نحو الأمام وتطو يرها وما يتوافق مع متطلبات العصر .

تساهم المصارف التجارية في عملية الاستهلاك ، وتدعم القدرة الشرائية وذلك عن طريق الائتمان الاستهلاكي ، أي عجز بعض الأفراد عن الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية فيقوم المصرف بتقديم الائتمان لهم ، ويكون دفع الاستهلاكي عبر الزمن ، ومن ثم يساهم في توسيع حجم السوق والإنتاج و الاستثمار، وهذا ينعكس حتما على دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بالاتجاه الصحيح .[1]

[1] - نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص76.

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول: الائتمان المصرفي:

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية ، و أدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسابها ، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها . ويمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه ، أو من حيث الضمانات المقدمة . والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل ، وينقسم إلى ائتمان قصير الأجل ، ومتوسط الأجل ،وطويل الأجل ، وأساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض . فإذ كان القصد هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية وهى إحتياجات ومعاملات قصيرة الأجل ، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل .أما إذ كان القصد من التمويل هو تلبية احتياجات التجهيز(معدات والآلات...) وكلها مجهودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمالها في الإنتاج اليومي ، وهذا يتطلب تمويلا استثماريا ولفترة أطول بكثير من الحالة السابقة ، أي تمويلا من هذا النوع لابد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية ، والائتمان الطو يل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل .وسنتناول هذا المطلب من خلال نقطتين ، الأولى نتعرض من خلالها للائتمان القصير الأجل على ان نتناول في النقطة الثانية الائتمان المتوسط والطويل الأجل.

1-الائتمان القصير الأجل : الائتمان المصرفي قصير الأجل ، هو من أكثر الأصول ربحا بالنسبة للبنوك التجارية وأقلها سيولة إذ ليس من حق البنك ان يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل ان يحين تاريخ استحقاقه. والائتمان القصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري ، ولتمويل قطاعي الأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشأة من راس المال ، فمن المفروض ان المنشأة والأفراد في ممارسة نشاط تجاري أو صناعي يحتاجون إلى موارد تمويلية تفوق الموارد الذاتية فتلجأ للبنوك التجارية للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة والموارد 1المتاحة ذاتيا ، ويكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد بدورة راس المال.[1]

ويمنح للمنشأة بغرض بناء الأصول المتداولة المؤقتة التي تشمل النقدية والاستمارات المالية المؤقتة والمخزون السلعي والحسابات المدينة ، ومدة هذا الائتمان سنة واحدة ولا يتجاوز السنتين ، والوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها. وينقسم الائتمان القصير الأجل إلى أربعة أنواع هي :

[1] ضياء الموسوي , مرجع سابق، ,ص 2

أولا: اعتمادات الاستغلال الإجمالية:

1-تسهيلات الصندوق: وهي تسهيلات تقدمها البنوك التجارية لفترة لا تتعدى الشهر ، وهى تختص عادة بمساعدة المنشأة في دفع المبالغ المستحقة عليها ، والتي تفوق ما هو موجود في خزينتها وقد تستخدم في تسديد نفقات أجور المستخدمين أو تمويل الفترة الفاصلة بين استحقاق الديون وتحصيل الحقوق .ولا يجب استعمال هذه التسهيلات إلا لبضعة أيام من الشهر ، ويجب على العميل ان يرجع حسابه دائنا بمجرد تحصيل المقبوضات ، لان الاستعمال السيئ لهذا الاعتماد سيحوله إلى اعتماد على المكشوف لهذا فان البنك حريص على اجتناب حدوث مثل هذا التحول .

2-السحب على المكشوف: وهو نوع من القروض القصيرة الأجل المستعملة في الاستجابة للاحتياجات الخزينة ، ولا تحدث هذه الاحتياجات تفاوتا بسيطا فيها كما هو الحال بالنسبة لتسهيلات الصندوق بل ، هي خلل دائم بين الإيرادات ومصارف الخزينة .ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها مبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري ، ويوقف البنك فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من مدين إلى الدائن.

3-قرض الموسم: هو عبارة عن تسليف تقدمه البنوك التجارية على الحساب الجاري ، وقد تصل فترته إلى تسعة اشهر ، ويتم استعمال هذا التسليف في الحالات التي تتصف فيها دورة الإنتاج أو البيع بالموسمية. ويكون الغرض من هذا التسليف تغطية التكاليف المرتفعة خلال الفترة المتعلقة بالمواد الأولية، أو التخزين ، أو النقل...،الخ .ويشترط البنك في حالة هذا النوع من التسهيلات تقديم مخطط تمويل الموسم حتى يتمكن البنك من اتخاذ القرار على أساس معلومات دقيقة.[1]

4- الاعتماد التوصيلي: وهو اعتماد يمنحه البنك إلى احد عملائه ، في انتظار استكمال عملية مالية مكفولة برهن وأكيدة تضمن تسديد هذا الاعتماد .والمنشأة لا تلجأ إلى الاعتماد التوصيلي إلا إذا كانت العملية المالية مؤكدة أو شبه مؤكدة ويمكن ان يأخذ هذا الاعتماد عدة أشكال: [2]

- انتظار زيادة راس المال .
- إعداد إجراءات إصدار سندات.
- الإعداد لعملية طرح أسهم جديدة .
- انتظار إتمام إجراءات بيع نهائي لعقارات أي في مرحلة التوثيق .

وهذه العملية يجب ان تتميز بضمانات كافية لتحقيقها ،و إلا فان البنك سيلجأ إلى تغيير نوع الاعتماد ، ففي حالة ما إذا قام البنك بتقديم هذا الاعتماد لمؤسسة ما على أساس طرح سندات للاكتتاب خلال الأشهر القليلة

[1] صبحي تادريس قريصة و مدحت محمد العقاد,مرجع سابق, ص 138

[2] غنوش العطرة, البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة, حالة الجزائر, غير منشورة رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,حالة الجزائر ,2001 ص 81.

القادمة ، فان البنك يقوم بتقدير احتمالات نجاح هذا الاكتتاب وعلى ذلك فان البنك يبني قراره فيما يخص منح الاعتماد التوصيلي. فإذا أعطى موافقة ولم ينجح الاكتتاب فان الاعتماد التوصيلي سيتحول إلى وسيلة تمويل لإنشاء مصنع . وفي هذه الحالة فان الاعتماد سيمتد إلى عشرة أو خمسة عشرة سنة ، والبنك حريص على ان لا يصير الاعتماد التوصيلي إلى هذه الحالة .

ثانيا: اعتمادات الاستغلال الخصوصية : وتتمثل في الاعتمادات المقدمة من طرف البنوك التجارية من اجل تمويل أصول متداولة ، ومن أهم هذه الاعتمادات وأكثرها استعمالا ما يلي :

1-السلفة على البضائع: وهي تمويل يمنحه البنك على أساس رهن بضاعة مخزنة ويتم الحجز على البضاعة المرهونة كمقابل لضمان هذه السلفة ، حيث تتلخص هذه العملية في نقل حيازة البضاعة المرهونة من عند المدين إلى الدائن مباشرة أو بصفة غير مباشرة تجعلها في حيازة طرف أخر ، والذي يضمن الحفاظ عليها خلال مدة السلفة ويتعهد للدائن بعدم التصرف فيها إلا بإذنه .بالإضافة إلى هذا فان البنك يهمه التأكد من طبيعة وجودة وقيمة البضائع المرهونة ، ولهذا فهو يترك هامشا كافيا بين السلفة التي سيمنحها وقيمة الرهن المقدم لضمان حقه.[1]

2-السلفة على الصفقات العمومية:تحقق الدولة منشآتها من طرق ومدارس ومستشفيات بواسطة تحرير عقود لصفات مع المقاولين ، وتنفيذ هذه الصفقات يتطلب من المقاول تمويلا معتبرا وعلى مدة طويلة وفي نفس الوقت تدفع الإدارات مبالغ جيدة لكنها تتأخر في أغلب الأحيان في عملية التسديد .والبنوك التجارية تساهم بشكل واسع في تمويل صفقات الأشغال العامة وذلك بقبولها التسليفات المضمونة برهن لصالح المستفيد من الصفقة الذي يصبح مدينا `ذه المبالغ المقدمة إليه من طرف البنك سوءا بعد إنجاز الأشغال أو بعد توزيع البضاعة التي كانت موضوع الصفقة. وتمويل البنوك لهذا النوع من الصفقات يمثل خطورة عليها بسبب المشاكل التقنية التي يمكن ان تواجه المقاول أثناء التنفيذ ، ولكي يكون البنك محميا يجب أن يكون دين المقاول على الإدارة التي تنوى الوفاء به بواسطة رهينة الصفقة ، وتحرير عقود هذا النوع من الصفقات يتم عن طريق :

1-المناقصة: وهي اقتراح أسعار من طرف الموردين والمقاولين المهتمين بالصفقة موضوع المناقصة في وثيقة تسمى "عطاء" ويتم اختيار العطاء الذي يستوفي كل الشروط و أحسنها من بين العطاءات المقدمة.

2- دعوة لتقديم العروض: ويستعمل هذا النوع عندما يكون العمل موضوع الصفقة يتطلب من أصحاب العطاءات ان تتوفر لديهم كفاءات تقنية خاصة وقدرات مالية كافية والدعوة عامة للمنافسة أومحصورة إذا كانت موجهة لمجموعة معينة من مؤسسات اختيرت مسبقا من طرف الادارة ، والعرض الذي يقبل ليس بالضرورة ان يحوي اقل الأسعار ، ولكن أكثرهم أهمية مع الأخذ في الحسبان كلا من السعر والفوارق التقنية ومدة التنفيذ.

[1] Ben Halima Ammour, pratique des techniques bancaires avec référence à l'Algérie,édition dahlab, Alger , p 25

3-الصفقة بالتراضي: وهذه الصفقة تتم عن طريق اتفاق ودي ومباشر بين الادارة ومقاول معين ، وهذه العملية غير مسموح بها إلا في حالات خاصة ، كأن تكون المنافسة مستحيلة إذا كانت الأعمال المطلوب تنفيذها ذات اختصاص عالي وتوجد مؤسسة واحدة قادرة على إنجازها .وتتدخل البنوك التجارية لتمويل الصفقات العمومية بطريقتين :[1]

أ -منح الكفالات: تقدم البنوك التجارية للمؤسسات التي تشارك في المناقصات كفالات متعددة حسب مراحل تنفيذ الصفقة وهي :

1-كفالة المناقصة: المؤسسة عندما تشارك في المناقصة بصفة عمومية ، فإنها تبقى ملتزمة بالعرض الذي قدمته لمدة تسعين يوما في الغالب ، وذلك ابتداءا من تاريخ آخر أجل لتقديم العرض ، فإذا أرسى عطاء المناقصة على المؤسسة ولم تقم بمتابعة عرضها تصبح ملزمة بتعويض يتوافق مع بنود سجل الأعباء ، وتقوم المؤسسة بتقديم كفالة مناقصة تسلم عن طريق البنك الذي تتعامل عن طريقه ، و بمجرد تقديم هذه الكفالة المصرفية تعفى المؤسسة المشاركة في المناقصة من الكفالة النقدية المقررة في سجل الأعباء.

2- كفالة التنفيذ الكامل: تلزم الادارة المكلفة بتنفيذ الصفقة بتقديم الكفالة المقررة في سجل الأعباء لتضمن التنفيذ الجيد للصفقة. وتقوم البنوك التجارية بتعويض الدفع الفوري بمنح توقيعاتها ، وهذا تجنبا للانخفاض المعتبر في السيولة.

3- .كفالة لحفظ الضمان: في إطار تنفيذ الصفقات العمومية يتم استلام الأعمال من طرف الادارة على مرحلتين :

-الاستلام المؤقت: وهو استلام يثبت ان الصفقة التي أرسى عطاؤها على المؤسسة قد تم إنجازها كليا بما يتوافق وبنود سجل الأعمال والإمضاء على وثيقة الاستلام المؤقت يسمح بدفع المبالغ المتفق عليها. وتحتفظ الادارة بالنسبة 5% من قيمة الصفقة لمدة سنة كضمان للعيوب التي يمكن ان تظهر على الأشغال المنجزة .

-الاستلام النهائي: ويكون بعد انقضاء مهلة الضمان ، ليسمح للإدارة بالتأكد من الجودة العالية للأعمال المنجزة ، بعد تحضير قرار الاستلام النهائي والإمضاء عليه ، و في حالة عدم وجود عيوب في الأشغال المنجزة، تقوم الادارة بدفع المبالغ التي احتفظت بها كضمان[2].

ثالثا: الاعتمادات بالتوقيع:

التعهد بالتوقيع هو تعهد يمنح من طرف البنك تحت شكل كفالة أو ضمان احتياطي يدفع لحساب المدين، إذا كان هذا الأخير عاجزا عن الدفع ،وتوجد أنواع مختلفة للاعتماد بالتوقيع وهي :القبول المصرفي والضمان الاحتياطي المصرفي والكفالة المصرفية.

[1] Ben Halima Ammour, op, cit, p 69

[2] صبحي تادريس قريصة, النقود و البنوك, الدار الجامعية المصرية الإسكندرية ,1980ص158

2-الائتمان المتوسط والطويل الأجل:

اولا: الائتمان المتوسط الأجل :سبق أن و عرفنا الائتمان المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة، وللبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات و المنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات، و غالبا يتم ما هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الإقراض، و يكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض القصيرة الأجل . وتضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسطة الأجل، الهدف منها هو ضمان قدرة المنشآت المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل ، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة لمقترضة ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح و الخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة ، إلى جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك أخرى . كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التامين التام لسداد القرض من قبل المقترض ، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به، و غيرها من الشروط الخاصة التي يرتئيها المقرض، و تتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض و المقرض على مدى حاجة المقترض للأموال، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي و سمعته في دنيا الأعمال . وهنا يجب أن نفرق بين ائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الائتمان المتوسط الأجل الغير قابل للتعبئة ، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله، و التعبئة هي عملية تجعل باستطاعة الدائن أن يحصل على المبالغ التي أقرضها لمدينه و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون و ، هي تستوجب في كثير من الأحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون و ذلك قبل كل عملية تحصيل و ، بصفة عامة فإن الائتمان المتوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل .

وتضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسطة الأجل، الهدف منها هو ضمان قدرة [1] المنشآت المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل ، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة المقترضة ميزانيتها الختامية وحساب الأرباح و الخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة ، إلى جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك

[1] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية2000،ص181

أخرى ، كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التامين التام لسداد القرض من قبل المقترض ، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به، و غيرها من الشروط الخاصة التي يرتئيها المقرض، و تتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض و المقرض على مدى حاجة المقترض للأموال، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي و سمعته في دنيا الأعمال . وهنا يجب أن نفرق بين ائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الائتمان المتوسط الأجل الغير قابل للتعبئة ، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله، و التعبئة هي عملية تجعل باستطاعة الدائن أن يحصل على المبالغ التي أقرضها لمدينه و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون و ، هي تستوجب في كثير من الأحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون و ذلك قبل كل عملية تحصيل و ، بصفة عامة فإن الائتمان المتوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل .

فخطر التجميد يمكن تفاديه بأخذ تعهد إعادة خصم من طرف البنك المركزي أو مؤسسة لتعبئة الديون ، لكن هذا الخطر يمكن أن يظهر مرة أخرى في آجال الاستحقاق، إذا كان أحد المستفيدين من هذا الائتمانات عاجز عن الدفع و يلتمس تأخير أجل الاستحقاق ، ففي هذه الحالة يكون التفاهم مع مؤسسة تعبئة الديون صعبا ، والتجميد يبقى دائما على مسؤولية البنك . أما خطر ضياع الائتمان المتوسط الأجل فيكون أكبر نتيجة تعرض أعمال المقترض إلى خطر لسبب أو لآخر لذا على المصرفي أن يتحرى الدقة في دراسته لبرنامج السداد المقترح من قبل العميل، أن و يبحث عن ضمانات .

ثانيا: الائتمان الطويل الأجل: فهو ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات، و هو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني، المعامل، التجهيزات الضخمة...الخ، أن أي تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات وهذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20 سنة في بعض الأحيان . قد و أصبحت البنوك التجارية [1] تمارس هذا النوع من الائتمان الذي كان في الماضي حكرا على البنوك ا على ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل .المتخصصة -لقدر أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري، الرهن الحيازي أما الفائدة فتحددها السلطات المعنية .

المطلب الثاني: دور القطاع البنكي في تعبئة الاستثمار لأغراض التنمية :

يعد القطاع البنكي اليوم دعامة أساسية لبنا أي اقتصاد حر يقوي من دعائم أي دولة ويدفع بها نحو عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا سيما إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على

[1] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية2000،ص181

التخطيط العلمي ا و زاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة إذا استطاع هذا القطاع أن يساهم في خطط التنمية و الاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات .[1]

كما تعد المؤسسات البنكية بأنواعها(البنوك المركزية – البنوك التجارة – البنوك المتخصصة – البنوك الإسلامية – بنوك الاستثمار – البنوك الشاملة – بنوك التجارة الخارجية – بنوك الاستيراد والتصدير – بنوك الادخار ...) أهم المؤسسات التي تلعب ر ا دو هاما في الاقتصاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي للأسباب التالية[2]:

- تؤدي البنوك خدمات ووظائف وأنشطة لا يمكن للأفراد و المؤسسات و الحكومات الاستغناء عنها.
- تعمل الخدمات البنكية التي تقوم بها البنوك على تسهيل أداء النظام الاقتصادي وتسهيل عمليات المبادلة في المجتمع.
- تساهم البنوك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تساهم أيضا في تسهيل مهمة تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدول.
- يسهل الانتشار الجغرافي للبنوك دوليا سواء بفروع ا بشبكة من العلاقات عمليات التبادل الاقتصادي بين المجتمعات مما يساعد على تنمية التجارة الدولية.
- يضع العديد من المواطنين مدخراتهم لدى البنوك.
- تقوم البنوك باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه.
- للبنوك دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية من ضمنها تشغيل اليد عاملة • . تقوم البنوك بدور اجتماعي هادف وفعال بالتصدي لمشكلة الفقر والبطالة من خلال ما تقدمه من قروض صغيرة وبفوائد ميسرة كما تقدم البنوك الإسلامية خدمات اجتماعية هادفة للربح.
- تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

إن البنوك والاستثمار شيئان متلازمان لصنع عملية النمو و التنمية على أساس مستدام خصوصا وان القطاع البنكي يشمل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدول وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق أمام حركة التجارة و الاستثمار و البنوك بكل يسر وفعالية وحيوية لان التجارة و الاستثمار والبنوك تشكل الأقطاب[4].

[1] محمد خالد المهايني، أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها ورقة ، عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة ، 7و6 افريل 2008 ص1و2.

[2] محمد خالد المهايني، أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها ورقة ، عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة ، 7و6 افريل 2008 ص1و2.

[3] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992 ، ص122.

[3] جعفر الجزار ، العمليات البنكية مبسطة ومفصلة ا ، لطبعة الأولى ، دار النفائس، 1985 ، ص103

المطلب الثالث: طرق تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية:

تقوم البنوك التجارية بدعم التجارة الخارجية عن طريق ما تقدمه من قروض لكل من المورد والمشتري لدعم وتشجيع لعملية التبادل التجاري وأيضا كأسلوب من أساليب توطيد العلاقات الدولية مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية لدولة المصدرة ويكون ذلك من خلال:

1- قرض المورد: هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى الطويل والمتوسط والمقصود به منح البنك التجاري قروض للمصدر لتمويل صادراته ، ولكن هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة لزبونه المستورد الأجنبي من أجل السداد .

2- قرض المشتري: هو أيضا آلية من آليات التجارة الخارجية يمنح بمو جبها البنك التجاري قرض المشتري لا تتجاوز مدته 18 شهرا ويكون هنا البنك التجاري كوسيط بين المستورد وبنك آخر ، ومن أجل إتمام عملية القرض ، يمنح قرض المشتري عادة في النفقات العامة من حيث المبلغ لأ ن تمويل مثل هذه النفقات يمكن أن يسبب عوائق ، بحيث أن المستورد لا يمكنه تحصيل هذه الأموال دوما من جهة ومن البنك التجاري لا يمكنه الانتظار لمدة طويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأمواله ، ولهذا فإن جهة أخرى من البنوك التجارية تقدم دعم لكل من المصدر والمستورد في آن واحد.[1]

3 - **التسليم المستندي:** يشبه إلى حد بعيد الاعتماد المستندي ، ويختلف عنه في كون المستورد لا يقدم وثائق لبنكه بل يدفع مباشرة مبلغ الصفقة بشكل تقدمي أو يكتب في ورقة تجارية ويقبلها عليه البنك .

4- الاعتماد ألمستندي : يعتبر الاعتماد المستندي من الوسائل المستعملة في تمويل الواردات كما ذكرنا سابقا ، نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين معا ، ويتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد للالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك التجاري الذي يمثله بالخا رج وذالك مقابل وثائق التالية[2] :

- ✓ **الفاتورة**: وتتضمن المعلومات الخاصة بالطباعة ؛
- ✓ **بويصلة الشخص والنقل:** سند يتعرف فيه قائد الباخرة بأنه سوف يشحن البضاعة من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها.

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992 ، ص122 .

[2] جعفر الجزار ، العمليات البنكية مبسطة ومفصلة ا ، لطبعة الأولى ، دار النفائس، 1985 ، ص103

✓ **بويصلة التأمين:** هي تلك المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل من الأخطار المحتملة ، التي يمكن أن تتعرض لها .

✓ **الشهادات الجمركية:** وهي مختلف السندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية ويساهم هذا النوع من الاعتمادات في تعزيز العلاقات والثقة بين الدول ما يؤدي إلى الزيادة في صادراتها وبالتالي تشجيعها عل الإنتاج أكثر فيزيد هذا من الناتج القومي وبذلك زيادة الدخل الفردي.

خلاصة الفصل:

بعد الغوص في التنمية الاقتصادية وأهدافها وصلنا إلى لا أنه يمكن لأي دولة الاستغناء عن دور البنوك التجارية كمصدر جد هام لتمويل التنمية في العصر الحديث لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم ، وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية لها أهمية كبيرة لنجاح المشاريع التنموية فهي من أهم الركائز التي ركز عليها الاقتصاديون حيث تساعد على وضع أسس متينة للقيام بأي مشروع تنموي كما أن النجاح أي مشروع تنموي يتطلب وضع مقاييس مناسبة تسمح بقياس درجة التنمية المتوصل إليها .

وعملية التنمية تتم لا بسهولة وبدون عوائق إذ توجد العديد من العقبات التي تواجهها وتحد من تقدمها ، و تلعب القروض البنكية دورا كبيرا في تمويل التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تمويل الإنتاج والاستهلاك والقيام بتسوية المبادلات ، كما لها أن تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية إذ تعد العامل الذي يساعد على خلق مناصب شغل وتمويل التجارة الخارجية وكذا تمويل الاستثمارات والادخارات.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني

الجزائري BNA

تمهيد:

إن علاقة البنك الوطني الجزائري بباقي البنوك التجارية الأخرى تكمن في تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية و كذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي, كما تمكن من تحسين مردودية البنك و ذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها كالقروض و اقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك وتمويل المشاريع الاستثمارية، و سنقوم بتناول حالة مشروع صغير تم تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.

و من خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على:

- ✓ نشأة البنك الوطني الجزائري.
- ✓ تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.
- ✓ دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي.

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري:

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري:

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري ,لكن بصفة عامة نقول ، يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأة بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66- 178 بتاريخ 13جوان 1966 على شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها وتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20مليون دج ، إلا أن هذه الوضعية أختلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية وذلك من خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال معدل 5بالمئة ويمكن أن يصل إلى حد مبلغ المساهمة الدولة في رأس ماله والذي اشرنا إليه أعلاه ، وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصير وطويل الأجل وتميل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع أعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كصناعة, التجارة، الزراعة ...,الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة في الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل.

كما انه أن تقوم بـ:

- تمويل التجارة الخارجية .

- قبول الودائع بكل أشكالها .

-إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو بضمانات

- التدخل في العمل الصرف الآني أو الأجل .

- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.[1]

-الإمضاء، خصم وشراء أو اخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ .

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

[1] الموقع الرسمي للبنك الجزائري https://www.bna.dz/ تم الاطلاع بتاريخ 02ماي 2024 على الساعة 21:42مساءا.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ، تسيير وفقا لقانون 88- 01 و 88- 03 في 12جانفي 1988 وقانون 88- 119 في 21 جوان 1988 وقانون 88 - 177 في 28 سبتمبر من نفس السنة وبقانون التجاري . وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري BNA وبقى المقر الاجتماعي بالجزائر بـ 8 شارع شي غيفارة وحددت مدته بـ 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي للسجل التجاري .و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم ,قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

1 - حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة" وسائل الإنتاج".

2 - من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم ،المحروقات ، الهيدروليك" .

3- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".

4 - من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة.".

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك فهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها .

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة تقوم بالتنسيق بين مختلف هذا التنظيم كما يكون هذا االس على سلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة .

كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة والتدقيق الداخلية تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك[1] والمفتشية العامة ومديرية الدراسات القانون والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك ، وهذا من جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال DRE حيث تضم هذه الأخيرة مجموعة الوكالات الرئيسية ، وتعد الوكالة اللبنة الأساسية في النظام البنكي، ومن خلال ما قلنا سيتوضح في الشكل الموالي والذين يبين هيكلة البنك الوطني الجزائري الرئيسي:

[1] نفس المرجع السابق

الشكل – 2 - : يبين هيكلة البنك الوطني الجزائري الرئيسي:

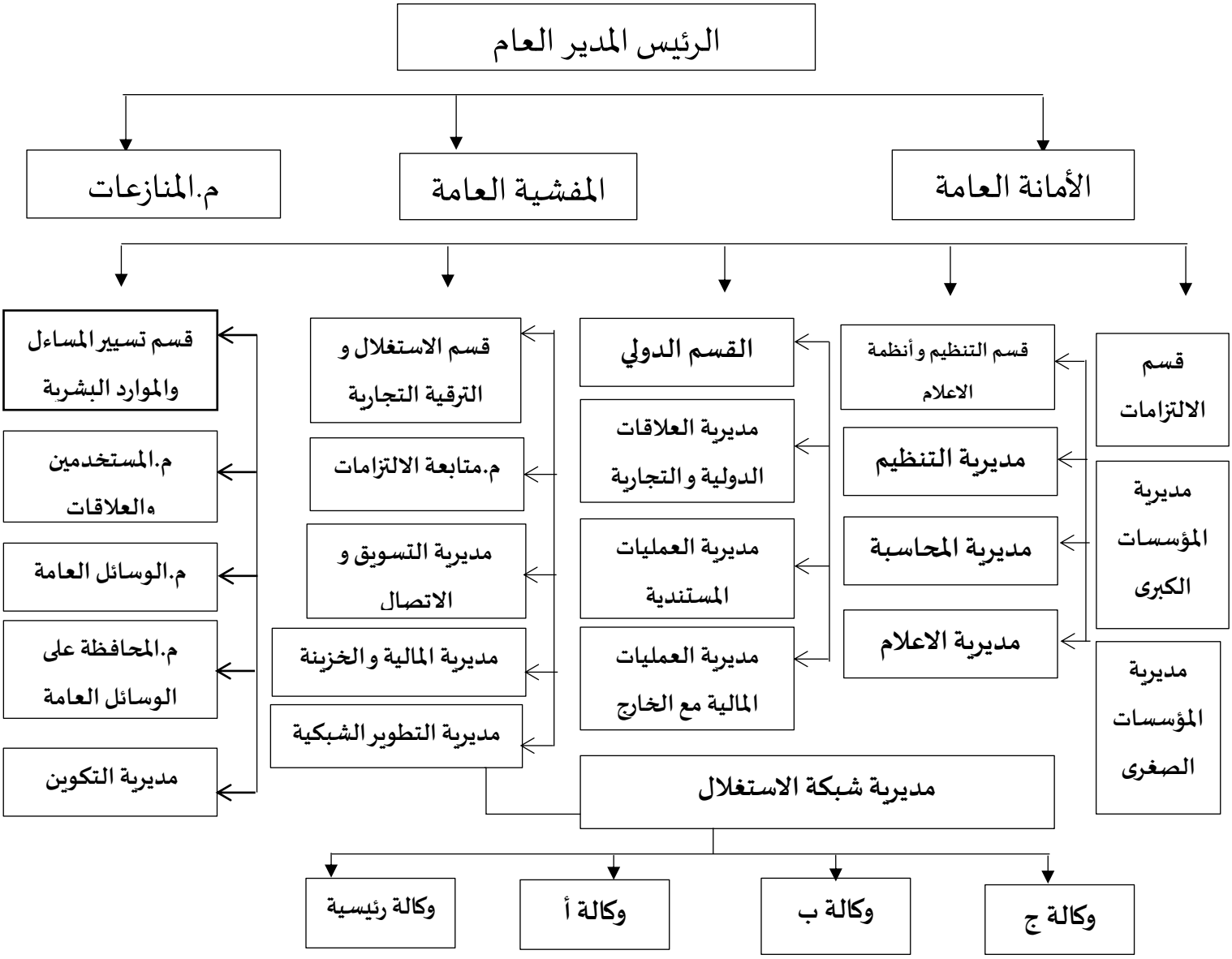

المصدر: الطاهر لطرش-تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،طبعة2002

المطلب الثالث : مهام البنك الوطني الجزائري :

تنفيذ خدمات ا لدولة لموضوع الائتمان القصير ومتوسط الأجل وضمان كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم الإعتمادات المستندية .

- خصم الأوراق التجارية لتلبية حاجة الزبون للسيولة.

- قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الائتمان الزراعي لقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة الإنتاج الزراعي.

- يمنح كل أشكال القروض والتسبيقات للمتعاملين الاقتصاديين بالإضافة إلى تحصيل كل التسديدات النقدية.

- تقديم القروض الصناعة العامة والخاصة.

- تقديم ضمانات لجميع الأسواق العمومية في حالة العجز عن تقديم ضمان عند إنجاز الصفقات .

- اكتساب أو شراء كل السندات التجارية.

- التحصيل أو التسديد لصالح زبائنه بأمر منه ، وهو عبارة عن وسيط في المعاملات التجارية .كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العمولات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنضم البنوك في الجزائر ونذكر خاصة فانون النقد والقرض .

- يقوم البنك بقبول الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري والاهم يقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية للقانون الأساسي للبنك .

- تلبية حاجيات المؤسسات العامة والخاصة في مجالات التمويل الاستثمارات بقروض التشغيل والخدمات الضرورية أثناء النشاط الاقتصادي.

- يشارك في مجال قرو ض الاستثمار في إنشاء مؤسسات جديدة وفي هذا المجال البنك الوطني الجزائري يقدم قروض التجهيز للمؤسسات الحديثة التابعة للقطاع الخاص ويساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بمنحه قروض مصغرة.[1]

[1] صادق سعيدات، تومي زرياني، دور البنوك التجارية في التنمية االقتصادية)حالة بنك وطني جزائريBNA ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم االقتصادية، .2013.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني وأثره على التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول : تقديم هيكل التنظيمي للوكالة BNA مستغانم:

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

***مصلحة الإدارة:** تتكون من :

1-المدير: وهو المسؤول الأول على الوكالة وله مهام تتمثل في:

- ✓ السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة .
- ✓ متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك .
- ✓ استقبالا لقرض ومناقشتها تم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.
- ✓ المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها .

2-نائب المدير: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح .

* **مصلحة الأمانة الإدارية:** تقوم باستقبال ورد على جميع المراسلات إضافة على حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

* **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

* **الوثائق المالية:** منها:[1]

1. الفاتورة الابتدائية «la facture pro forma»: هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع عند القيام بعملية التجزئة تتطلب وثائق التالية:

- ✓ اسم وعنوان البائع .
- ✓ تاريخ وعنوان تلك المادة .
- ✓ الثروة المالي.
- ✓ نوعية المادة.
- ✓ اسم وعنوان المشتري .

[1] المصدر: دوبة حفصة أسماء، محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA مستغانم"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة مستغانم،2018-2017، ص.66

- ✓ تاريخ تسديد السلعة ونوعية.
- ✓ نوعية السلعة.

2. الفاتورة التجارية (الرسمية): وهي وثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال للمستورد وصل طلب ويتطلب إجباريا، هذه الوثائق الآتية:

- ✓ اسم وعنوان كل من البائع الأجنبي المستورد
- ✓ فصلات وزن تلك السلعة .
- ✓ مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد .
- ✓ نوعية السلعة.[1]

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية إضافة إلى معلومات الرسمية في الوثيقة التجارية ليس إجباريا إلا إذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض بالوثائق .

3. الفاتورة القنصلية: الفاتورة المستعملة و هي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع والتي تتم تحت مراقبة القنصلية.

***وثائق النقل :**

1- النقل البحري Bill of Landing:

الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوروبية فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري يتم بوصل إيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت انطلاق الباخرة.

2-النقل الجوي LTA :إن نقل السلعة يتم عن طريقLa lettre transport»[2]

3- النقل البري :فهذه العملية تكون عن طريق السيارات» La lettre de internat voiture de lettre La» ويتم بين حدود الدول.

***مصلحة الصندوق:** وتقوم ب 5 عمليات وهي. :

1-عمليات الدفع: من إبداعات نقدية أو إبداعات الصكوك والأوراق التجارية .

2-عمليات السحب: من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك كالعمولات

3-عمليات التحويل: أي نقل مبلغ من حساب لحسابات في نفس البنك أو إلى حساب ببنك أخر.

[1] دوبة حفصة أسماء، مرجع سابق، ص67.

[2] دوبة حفصة أسماء، مرجع سابق، ص68

4-عمليات المقاصة والمحافظة: تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني المقاصة تداول أوراق الذين المتقابلة بقصد إطفائها ويجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

5-إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة: يقوم بقسم اليومية والمراجعة والإحصائيات من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

***مصلحة التعهدات:** هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

1-قسم أمانة التعهدات: تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيذها وتسديدها.

2-قسم الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم بإشعار أصحابها بالقروض إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين، كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

3-تسيير الدراسات وتحليل الأخطار والنشاط التجاري: يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها، إضافة إلى سهر على التنمية الوكالة والمساهمة في جلب زبائن الجدد وبالتالي المساهمة في الموجهة المنافسة.[1]

[1] دوبة حفصة أسماء، مرجع سابق، ص.69-68

شكل -3- : شكل تنظيمي لوكالة BNA مستغانم:

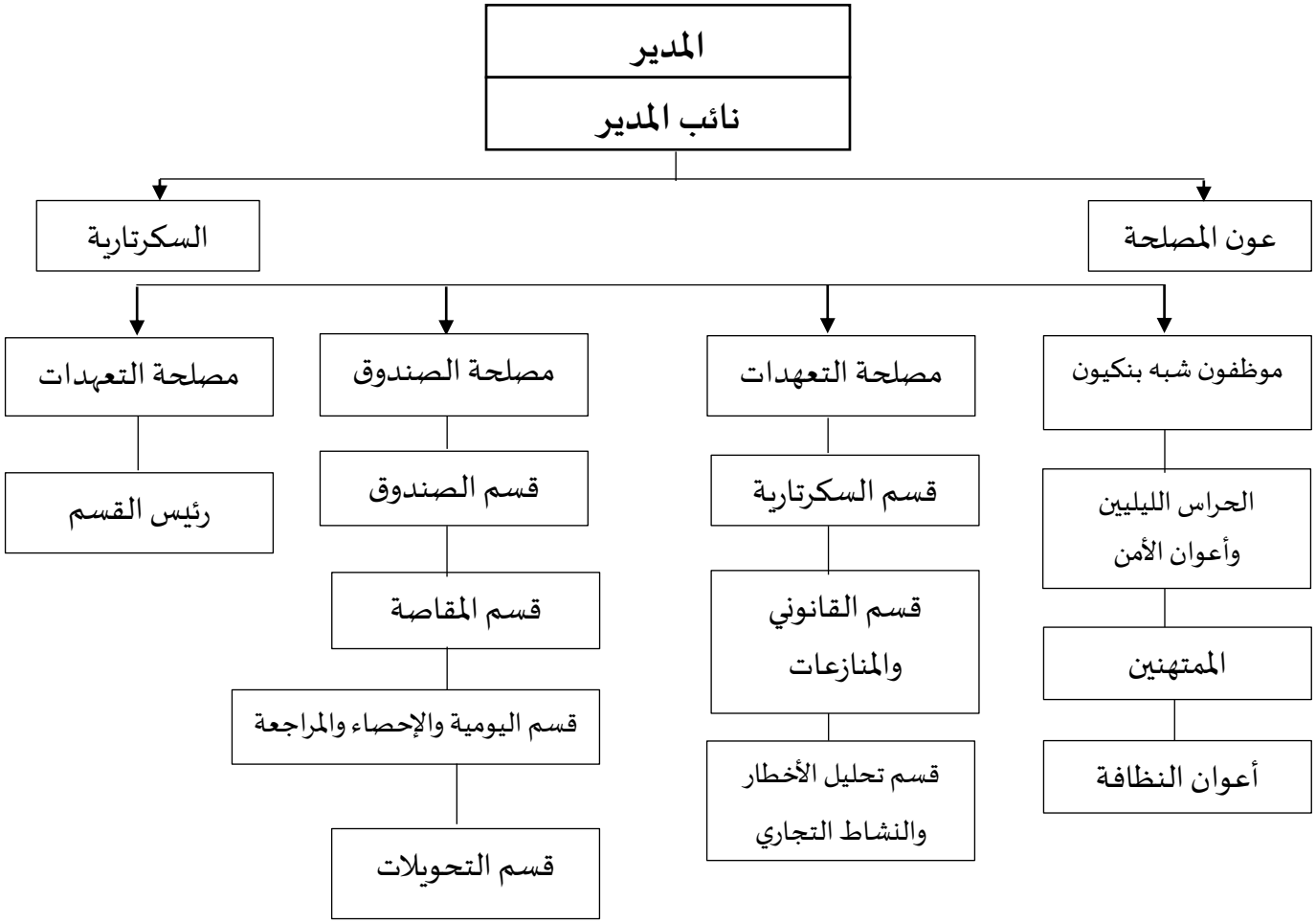

المصدر: دوبة حفصة أسماء، محاسبة القطاع البنكي متوجهة نظر النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة بنكال وطني الجزائري BNAمستغانم"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة مستغانم،2018-2017، ص69.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي :

بعدما تعرفنا على البنك الوطني الجزائري سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة الطريقة او الكيفية التي يتم بها منح قرض من أجل تمويل مشروع ما أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية والإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض.

1. تقديم الجهة الطالبة للقرض:

•المؤسسة : تعبئة وتغليف الأطعمة.

•النشاط: مؤسسة إنتاجية.

•الطبيعية القانونية: مؤسسة صغيرة و متوسطة.

•مجال النشاط: تحويل منتجات غذائية الى اطعمة مجهزة.

•مقرها: سيدي خطاب -غليزان-

•مدة القرض: 8سنوات.

قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ 1.970.000 دح ومعدل الفائدة مقدر ب% 1.

2. الغرض من القرض:

طلب صاحب المؤسسة قرض متوسط الأجل من أجل شراء آلات صناعية للفرز و التصنيف.

3. تقديم المشروع:

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة صغيرة و متوسطة(A)لغرض إنشائه من أجل انتاج الأطعمة الجاهزة لتلبية حاجات المستخدمين.

تقدر تكلفة المشروع بـ 1.970.000 دج منها 19700 دج يتكفل بها صاحب المشروع1 %والوكالة التي تموله أي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ تقدم ب %29: من تكلفة المشروع، أي 571300 دج، أما البنك يساهم بنسبة % 70 أي يساهم بمبلغ 1379000 دج.

جدول رقم(01): هيكلة تمويل مشروع المؤسسةA

البيان	المبلغ (الوحدة: 1000 دج)
التمويل الذاتي	19 ,7
قرضANSEJ	571, 3
القرض البنكي	1379
المجموع	1970

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

4. هيكل الاستثمار:

جدول رقم(02): توزيع تكلفة المشروع للوحدة:

البيان	المبلغ
شراء الآلات الصناعية لتعبئة الأغذية	1.000.000
شراء الفواكه	400.000
شراء الخضر	200.000
نكهات و أصباغ	120.000
شراء العلب و الأغلفة	250.000
المجموع	1.970.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الفواتير الشكلية المقدمة للبنك.

- قطعة الأرض بقيمة: 1000.000
- التأمين على المعدات والآلات.
- مباني بقيمة: 20000.000 دج

5. تكوين ملف القرض :

من أجل إتمام الإجراءات اللازمة، يطلب البنك من الزبون(صاحب المؤسسة) تحضير ملف القرض الذي يضم وثائق ومعلومات تخص الزبون بغية دراستها وتقييمها وهذا من أجل التوصل إلى القرار النهائي ويتكون هذا الملف المقدم من العمل على ما يلي:

- ✓ طلب خطي (يحمل المبلغ بالتحديد)
- ✓ السن فوق 18 سنة إلى 35 سنة (لأنه تابع لوكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ
- ✓ بطاقة شخصية للحالة المدنية .
- ✓ قرار تنازل عن الأرض لصالح البنك.
- ✓ وعد بالرهن لقطعة الأرض والعتاد.
- ✓ المساهمة الذاتية (الدفع نقدا).
- ✓ شهادة عدم المديونية .
- ✓ تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الوطني الجزائري مع تجدده كل سنة.

المطلب الثالث: اثر المشروع على التنمية الاقتصادية:

نتائج المشروع: من خلال هذا المشروع تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- توظيف 16 شخص 12 من الرجال و 4 النساء.
- كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسسة من تسديد القرض وكامل المستحقات.
- نلاحظ انه مع الزيادة في من القروض تصاحبها زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من استيراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا.
- نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري - وكالة مستغانم – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض .
- يقوم البنك الوطني الجزائري -وكالة مستغانم– بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومنه توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان .
- البنك الوطني الجزائري يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل :

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية . فالبنك الوطني الجزائري يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا ل لحجم و نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل ، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

خاتمة عامة

خاتمة:

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد و استخدامات البنوك التجارية وأبرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الوطني والدولي على حد السواء، كما قمنا بتقديم التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم والأهداف والاستراتيجيات كما القينا الضوء على اهداف و مبادئ البنوك التجارية حيث من خلالها استخلصنا أن البنوك التجارية هي المصدر الأهم ولها دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ولقد استهدف هذا البحث إبراز دورا لبنوك التجارية وكيفية مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، وانطلاق من دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية ، يتطلب تأصيلا نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا في هذه الدراسة باستعراض الجانب النظري عن البنوك التجارية حيث تعرضت الدراسة لماهية ومهام وأهداف البنوك التجارية، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها وكذا العوامل و الاستراتيجيات المتبعة وقد كان أهم ما تطرقنا إليه من هذه الدراسة هو كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية حيث من خلال هذا العنصر نجيب على إشكالية البحث **ما هو دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** نظريا أما تطبيقيا وواقعيا قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك البنك الوطني الجزائري فكانت النتائج كما يلي.

أ. نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم - يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية ، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.
- ✓ يقوم البنك الوطني الجزائري -وكالة مستغانم – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.
- ✓ نلاحظ أن مع كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان .
- ✓ البنك الوطني الجزائري يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب. نتائج اختبار الفرضيات:

وهذا ما قادنا إلى معالجة هدا الموضوع للإجابة على الإشكالية المطروحة و هي:

ما هو دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحت بعض التساؤلات عززت هي الأخرى بفرضيات أولية سيتم اختبارها فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** البنوك التجارية من أهم مصدر من مصادر التنمية الاقتصادية نظرا للأهمية التي تتمتع بها فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا بواسطة البنوك التجارية (نقبل الفرضية .)
- **الفرضية الثانية:** لأنها هي التي تقوم بجمع المدخرات بهدف إعادة استثمارها في مشاريع تنموية وكذا تسهل معاملات التجارة الخارجية عن طريق التقنيات الخاصة بها (نقبل الفرضية .)
- **الفرضية الثالثة:** إن حجم القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم - ليس متزايدا عاما بعد عام فنلاحظ انه خلال سنة 2013 قد شهد حجم القروض انخفاضا (نرفض الفرضية .
- **الفرضية الرابعة** : يقوم البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم -بدور ايجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري تم توفير 16 منصب شغل كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة حيث تمكنت المؤسسة من تسديد القرض وكامل المستحقات، نلاحظ انه مع الزيادة في من القروض تكون هناك زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من استيراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا (نقبل الفرضية .)

ت. التوصيات :

- تشجيع الأفراد على الاقتراض من اجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا .
- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممولة.
- تخفيف بعض الشروط التي تعتبر معيقة لبعض المشاريع الاقتصادية .
- الدراسة الجيدة لتنفيذ المشاريع لضمان نجاحها

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1- إسماعيل شعباني، مقدمة اقتصاد التنمية، نظريات التنمية والنمو واستراتجيات التنمية، الطبعة الثانية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1997م.

2- إسماعيل عبد الرحمن مفاهيم و نظم اقتصادية -التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي , الطبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع , عمان 2000م.

3- إسماعيل عبد الرحمان وآخرون، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

4- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2002.

5-جعفر الجزار ، العمليات البنكية مبسطة ومفصلة ا ، لطبعة الأولى ، دار النفائس، 1985 .

6- حسن أحمد عبيد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1996 .

8- حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار المكتبة للطباعة والإعلام والنشر، الحر اش، الجزائر، ط1 1994.

9- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ،الطرق المحاسبية الحديثة ،عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع، الطباعة الخامسة 2004.

10- رشاد العصار ،رياض حلبي ، النقود و البنوك ،عمان ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطباعة الثانية 2000.

11- سالم سيد عبد الله، محاضرات في الاقتصاد المالي مذكرة الأقسام، روائع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة نواكشوط،1995 .

12-سامر جلدة البنوك التجارية و التسويق المصرفي , دار أسامة للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2011.

13-سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،1996.

14- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992 .

15- صبحي تادريس قريصة, النقود و البنوك, الدار الجامعية المصرية الإسكندرية ,1980.

16-صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1983 .

17- طارق عبد العالي حماد تقييم البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة) دار الجامعية الإسكندرية 2011.

18- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ،2007 .

19- عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012م.

20- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعية للنشر، الاسكندرية ، مصر،2009.

21-عصام عمر، بنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، 2012م.

22- فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مطبعة الأديب بغداد ،1977 .

23-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ،1984 .

24-مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل لنشر والتوزيع، 2007.

25- مروان محمد أبوع اربي ،الخدمات المصرفية في البنوك السلمية و التقليدية ، عمان، دار نسيم للنشر و التوزيع ،2006.

26- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1987 .

27- محمد خالد المهايني، أهمية دور المصارف في عملية التنمية والاستثمار في العالم العربي والتحديات التي تواجهها ورقة ، عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي، القاهرة ، 7و6 افريل 2008 .

28- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2002م.

29- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية2000.

30- محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،1986.

31- محمد محمود عبد ربه، دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الإسكندرية ،2000 ص 42.

32- محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية لنشر وتوزيع، عمان، 2007م.

33- منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة العربي لنشر والتوزيع، 2011م.

34- ميلود جمعة الحاسية، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي ،1995 .

35- ناظم محمد نوري الشميري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،1998 ..

36 - نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صماء لنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

ب. الرسائل العلمية:

1- حسام الدين بن ظاهر دور ، البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص 1 مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013.

2- دوبة حفصة أسماء، محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNAمستغانم"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة، جامعة مستغانم،2017-2018.

3- صادق سعيدات، تومي زرياني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ،حالة بنك وطني جزائريBNA ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، 2013.

4- غنوش العطرة، البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة، حالة الجزائر، غير منشورة رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حالة الجزائر ،2001 .

ج. المراجع باللغة الفرنسية :

1- Ben Halima Ammour, pratique des techniques bancaires avec référence à l'Algérie,édition dahlab, Alger .

2- Royer gerard – alin choinel " LA banque et l' entrprise 3eme èdition institut trchnique de la banque annèe 1990.

د. المواقع الالكترونية:

1- https://www.bna.dz/

2- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18277410

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية الدعامة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية، وقد تعتمد في ذلك على إستراتيجيات مختلفة، كإستراتيجية النمو المخطط أو النمو الغير متوازن وغيرها، وذلك بحسب القطاع الذي ترغب في إنعاشه سواء كان الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد تعتمد في ذلك على طرق تمويل مختلفة باختلاف النشاط الاقتصادي الذي سيقوم به المستثمر أو المؤسسة أو المقترض، على سبيل المثال هناك بعض المستثمرين يحتاجون إلى قروض قصيرة الأجل، والبعض الآخر يكون بحاجة إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل كقرض التحدي الذي يمنح لدعم القطاع الفلاحي والزراعي، أو كتلك المتعلقة، بالمباني والتجهيزات وغيرها أي أن أرباحها تكون مستقبلية، أما بعض المقترضين فيلجئون إلى البنوك التجارية للحصول على إئتمانات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل من أجل دعم النشاط الذي يزاولونه أو للحصول على أموال إضافية لتوسيع نشاطهم، ولكن بعض التجار والمؤسسات الناشطة في مجال الاستيراد والتصدير فيلجئون إلى الحصول على قرض المورد أو قرض المشتري أو الاعتماد والتسليم المستندي من أجل تسهيل تسوية معاملاتهم الخارجية، بحيث تهدف كل طرق التمويل هذه إلى إنعاش التنمية الاقتصادية، ما ينجم عنها من تحسين في مستوى الدخل الفردي والقومي فيصبحه تحسن المستوى المعيشي والرفاهية في المجتمع وأيضا زيادة الوعاء الضريبي لدولة مما يساهم في إعادة توزيع الدخل، وتطوير البنى التحتية وأيضا توفير مناصب شغل وبالتالي القضاء على البطالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة بالعالم، ومسايرة التقدم التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التنمية الاقتصادية.

Abstract :

Commercial Banks are considered the mainstay of financing economic development, and may rely on different strategies, such as a strategy of planned growth or unbalanced growth and others, and for you according to the sector you wish to revive, whether economic or social, and may rely on different financing methods, depending on the economic activity of the investor, institution or borrower. For example, some investors need short-term loans, while other need medium or long-term loans as a challenge loans that supports the agricultural sector or related to buildings, equipment, and its profit is futuristic. However, some traders and institutions active in the field of import and export resort to obtaining the supplier loan or the buyer or credit and documentary delivery in order to facilitate the settlement of thei foreign transactions, so that all funding methods aim to revive economic development, resulting in an improvement in the level of individual and national income to improve the standard of living and welfare in society, which contributes to the redistribution of income, the development of infrastructure and the provision of jobs and thus the elimination of unemployment on the one hand, and on the other hand keep abreast of the economic developments around the world, and keeping pace with technological progress.

Keywords : Commercial Banks, economic development.